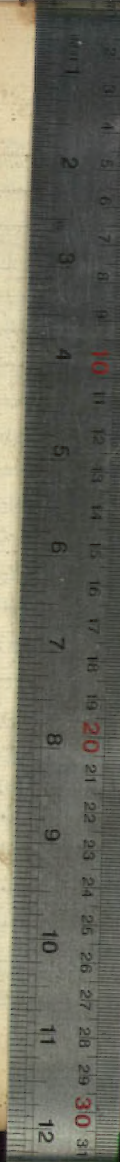


60.

2 100 6
T₂ - 14



٥٤٨٨ ٧ - ٢

٤٧٩١

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شده

۱۲۸۲

کتاب: مجمع

مؤلف: محمد باقر بن القاسم الحنفی

موضوع: _____

شماره قفسه: _____

شماره ثبت کتاب: _____

۵۴۵۷۲

۳۵۸

بازو
۱۳۸۲

کتابخانه عمومی
۴۴۳۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره ثبت کتاب
 ۳۲۵۲
 ۱۲۸۲

بازدید شد
 ۱۲۸۲

۵۴۸۸ ۷-۵

۳۷۹۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

بازدید شد
 ۱۲۸۲

موضوع: مکتب میرزا محمد باقر بن القاسم القاطنی

شماره ثبت کتاب: ۳۲۵۲

۳۲۵۲

بازدید شد
 ۱۲۸۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 شماره ثبت کتاب
 ۴۴۲۶

الحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وآله وسلم وآله الطيبين الطاهرين وعقبهم الطيبين الطاهرين
بالحسنة وبذلك صلوات الله عليهم أجمعين محمد بن القاسم الكاظمي الشهير بمحمد بن أبي حمزة
الغريزي تاج الدين صاحب كتاب كتاب القضاة وكتاب الأصول وكتاب الشرح وكتاب القضاة
وكتاب المحرمات وكتاب الجهاد وكتاب الدعوى وكتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب النفقة وكتاب
وكان الشرح في جميع أبواب كتاب الكاظمي وكتاب البيوع عن أبيه أن سعيد بن جعفر كان
هنا في سنة ١٢٠٠ كان في هذا الخبر محمد بن الحسن بن علي بن فضال وفتاوى فاقول ما سمعته
التوفيق وعليه الشك لا أنه في ذلك حاله قادر عليه أعلم بها إلا في الله أن كيفية كتاب
هذا الخبر للمبارك أن يذكر كتاب الاستبصار كما في غيره من زيادة نقصان ثم يبين عمل
تلك الأحاديث من التفتيش في باب وعندنا في عبارة الشيخ للعقد دم أن كانت فيه وكيفية
ترتيبها فيه وإن كان فيه زيادة نقصان أو غير من أو سنده أو زيادة إحاديث فيه عليها
ثم يبين أيضا تلك الأحاديث من الكافي في أي باب وكيفية ترتيبها فيه كما يفعل المتقدم
ثم التفتيش كذلك فاذ فرغ من ذلك أشار إلى العمل بتلك الأحاديث فيقول فيها عبارة الفقهاء
كالشرع وشرحها والمبارك لا يخبرني بذلك ويشير إليها كما قال سنده في أول الكتاب وبيّن
الحكم فيها أي في كتاب من فتاوى الشيخ وصحبه إلى القام المحقق والشرع وشرحها خصوصاً المذكور
منها في التامع وشرحه المذهب والشرح في المطالب والتذكير والشرح في التامع والشرح في التامع
والذكرى والذكرى والبيان والمصلحة وشرحها والمصلحتين انتهى ثم يبين اعتقاده فيها وشرح
العبارة وهو المطالب في خبرين القول الأول الذي أعلم أن الله أنه صرح في المبدأ أنه في هذا الكتاب
حالات وفي كل ما منافع إن شاء الله تعالى الحالة الأولى أنما يخص في كتاب القضاة وبعض
كما قال سنده تعالى في أول هذا الكتاب بعد العبارة السابقة وقد كنت أقصرت في كتاب القضاة بعض
الخصائص التي كان في محله ولا شك أن ذلك موضوع وثائق وفكره لأن كتاب القضاة وقضاة
كثير الاستيعاب والمبارك لا يختار فيها ما يلائم التامع في خبرها على أن يترجم بغيرها في أول الكتاب
وهو أن الله يعلم بذكره بل لا يقال هو الفهم من غير لأنه إذا كتب عن الباب قال في خلاصة
سنة الله الإسلام أن كان سنده عن فلان في هذا فائدة وهو التفتيش على هذا الخبر في قوله
سنة الإسلام قال يري بسنة ثقة الإسلام الكوفي في كتابه قال سنده الله في الشرح بسنده

عن مؤلف

عن فلان المؤرخ ثم قال ورواه ثقة الإسلام عن فلان ثم أن كان في الفقه في ذلك وفيه التفتيش في
الفقه في بعض حال السند أن يكون ضعيفاً فيستبعد ذلك العلامة ثم لا يمتدحون إلا أن يستقروا
في اختيار الباب المؤثرة للفتوى ثم يبين الحكم في ذلك الكتاب والطب والظاهر الثاني ثم يقول بسنده الله في
فيما رواه الآخر الحديث المتأخر لا أحاديث في الباب وحمل الشيخ دم ثم يذكر عبارة الفقهاء بسنده
وهم مشدّدون كيف سنده وكيف يثبت من الأحاديث المتأخرة فثبت أن ذلك كان فيه بعض النقصان
خبر لسائر الحديث وفيه معناه الحارز الثانية قال سنده في أحد خبرين في كتابه في هذا
الكتاب بعض النقصان ثم يدل على أن ذلك جميع الأحاديث التي أظفرها انتهى لا ترويه الله ثم أن كتب
الكتاب كتب جميع أحاديثها من غير زيادة ولا نقصان إلى آخر ما ذكرناه في كيفية تأليف هذا الكتاب ثم
الثالثة أنه سنده الله في أن كتب الباب كتب حال السند ثم يذكر الحديث في غير الخبر إلى آخر ما ذكرناه
لك في كيفية تصنيف هذا الكتاب مثلاً قال بعد ذكر الباب ميمم محمد بن يعقوب إلى آخر ما ذكرناه
السند وعنه لا آخر وهكذا الحالة الرابعة أن كتب الباب كما هي في الاستيعاب إلى آخر ما ذكرناه عليك
في كيفية هذا الكتاب لكنه يبين حال السند عند ذكر عبارة الفقهاء بقوله ونقل صحيح فلا يثبت
فلان وعن فلان وهكذا إلى أن يكره من غير ما يقول حدث فلان الحالة الخامسة وعليها جميع الكتاب
لم يغيره هو ثم لو كان السند صحيحاً الأول والثاني فربما من المعصم به قال صحيح في ذلك وفي ذلك
حسنة وفيه عجب لأن الناظر إذا نظر هذه الطريقة لتجد من مثل هذا لا الثبات أن يثبت
عن ضعيف أو يعول أو يبرر معاً يثبتون فيه أنه خرج من المعصم عليه السلام لا الحالة السادسة
أنه يذكر الباب وبيان عملها من الكتب السابقة ثم يذكر النقص العمل في مسائل وفتاوى
بليغة أو ما يناسب ذلك الباب الفائدة الثانية إذا كان الحديث في أحد الأصول صحيحاً وفي غيره
لا قال بعد ذكره عن أحاديثها وقوله ثقة الإسلام مثلاً في الصحيح الفائدة الثالثة إذا ذكر من الصدوق
قال بعد نقله عنه وسنده في فلان أن يكون السند ضعيفاً كما حزنناه الفائدة الرابعة
مرة نقوم عبارة الحق وأخرى من غيرها وهي حقيقة ما تقدم في آخره والآخر لا يترجم في التامع والثاني
سبعته منه خبر من سنده في الفائدة الخامسة كثير ما ياتي أحاديث بطول الظاهر تلك المسئلة
فإذا نصب ما يثبت الله في التفتيش على ذلك وبعد المعصم في كتابه في غير ذلك الباب لم يذكرها
الباقر في غير الباب سنده الله الفائدة السادسة أن يربط كتب المتن وشرحه ويكتب المتن بلا
شرح وفيها أسقط الكل وكل ذلك الفائدة وعدمها وعدم الحكم في ذلك منهم وضوءاً في التامع

المعبر عنه على ان يؤخر حجة انما يكون له عليه شيئا معينا **باب** فيها حكم من قيل
من غير انما من غيره هل لما لك بيع الارض او لا **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر
او الملتزم ارضا **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
بمعنى شيئا بصلية فيسقط هل يضمن ام لا **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
فيما حكم او اعلى القصار ثوبا او شرط عليه اعطائه في وقت حاله فضاء وحكم الفدية **باب**
فيما حكم من استأجر مولا غيره فاستد المولى لو شيئا اذا ثبت **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
ذلك الموضع كان عليه الكا او ضمان الدائم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
ما لو فضاء في فدية الدائم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
موقوف وشراء الدائم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
فدية ضار باب الوارد **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
المجدد بغير العاين وصله وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
وبه علم السلم لما دفعته من ثمن كتاب ككاتب والبيع من كتاب الاستعارة ان الفسخ
في تلك الاوقات من الكتاب ككاتب في لغة الاسلام معهود بن يعقوب الكليني ومعه نسخة من كتابه
التوفيق وعليه التكاليف **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
اجتباها عليهم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
باب فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
هو المسئلة الثانية من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
وهو المسئلة الثانية من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
في كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
الكس هو المسئلة الثالثة من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
الكاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
عشر من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا

اجارة الفصل نفسه في باب ككاتب انما يكون له عليه شيئا معينا **باب** فيها حكم من قيل
الطلب هو المسئلة السادسة عشر من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
الذين هو اول كتاب الدين **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
الدين **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
الذين من كتاب الدين **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
المجدد بغير العاين وصله وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
في كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
الكاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
باب فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
المغنية وبشرها في باب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
القرآن من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
والاخر من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
مال اليتيم منه والعرض منه هذه الاوقات الاخرة في باب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
له وطولها ام لا **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
ان ربح كان بينهما وان خسر لا يلزم شيئا من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
ياخذ من مال اليتيم في باب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
ياخذ من مال امرئ وامره واخذ من مال اليتيم **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
وله من كتاب ككاتب **باب** فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا
باب فيها حكم الاجارة لو كان المجرر ارضا

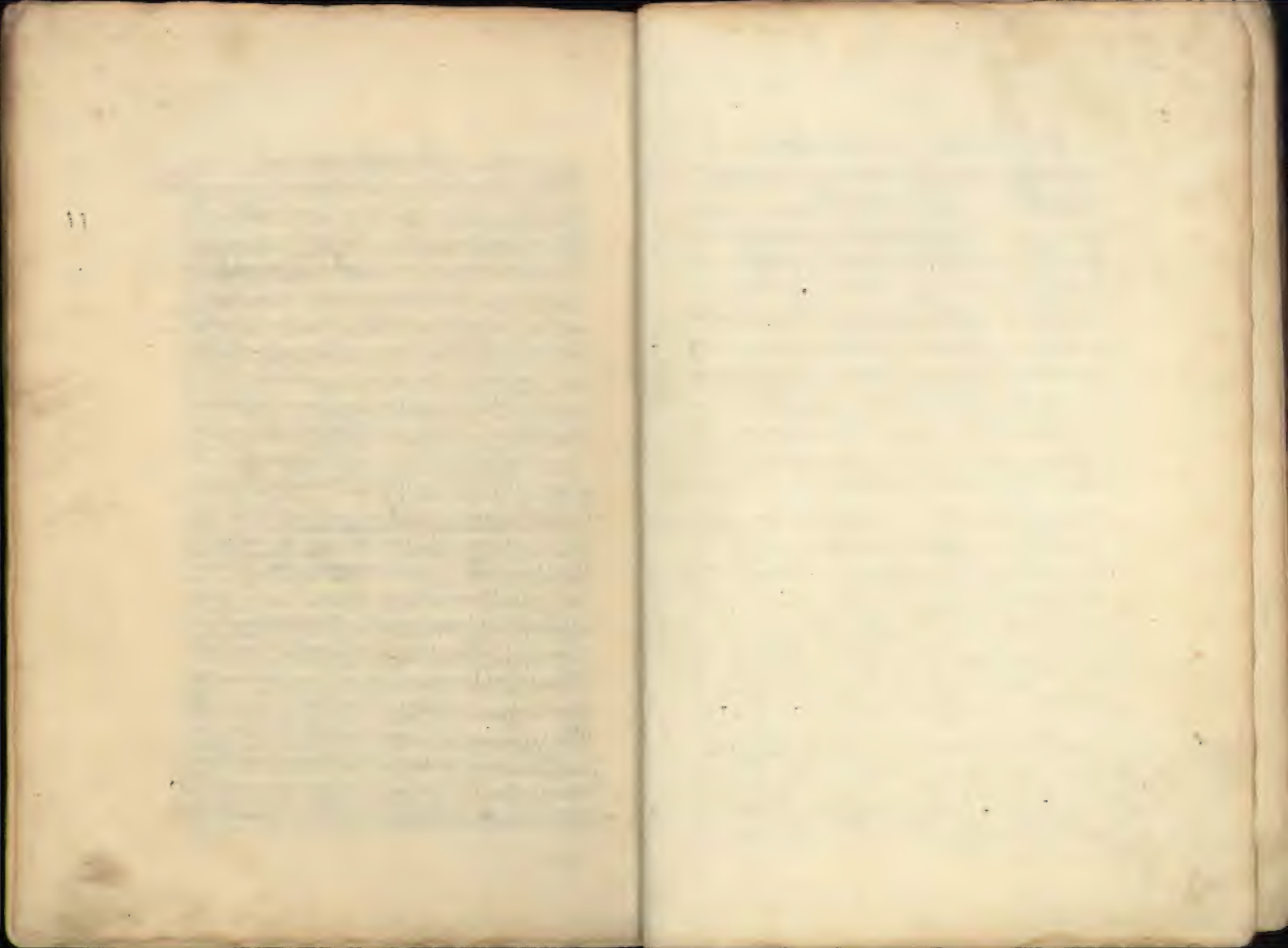
الاستعارة في كتاب ككاتب
من كتاب ككاتب
من كتاب ككاتب

باب الزا هو المسئلة الأولى من باب الله لاداء بين المسلم وبين الحرب من كتاب البيع **باب**
انه ليس بين الرجل وبين ولده وما يملكه ربا في باب الله لا الله ربه المسلم وبين اهل الحرب من كتاب
البيع **باب** فضل الفجارة والمواظبة عليها هو ان كتاب البيع **باب** ادب التجار هو ان يترتب في
باب بيع المؤمنين على ائمة المؤمنين من كتاب البيع **باب** فضل الحسب والادب **باب** الترتيب للشرق
باب الغول عندما يشترى التجار هذه الابواب الذبعة في فضل باب بيع المؤمنين على ائمة المؤمنين
من كتاب البيع **باب** من تكرر معاملته ومخالطة **باب** الوفا والقبض هذا البابان في باب
بيع المؤمنين على ائمة المؤمنين من كتاب البيع **باب** الغش **باب** المحلف بالصدق والبيع هذا البابان في باب
بيع المؤمنين على ائمة المؤمنين من كتاب البيع **باب** الاسعار في فاقة ربا في باب التهم من الاحتكاك من كتاب
البيع **باب** فضل شراء الخطة والاعطام **باب** كراهية الخراف وفضل المكابلة **باب** ومن يمنع من بيع
باب ثلث في هذا الباب خمسة مع باب الاسعار والتقدم ذكرها في فاقة ربا في باب التهم من الاحتكاك من كتاب
البيع **باب** الشرط والمخاض البيع **باب** من يشترى الحيوان وله من يشترى ثم يرد **باب** ما دخلت
البيع والمشتري هذه الاجابة الثلاثة في الفصل الاول من باب الرجل يشترى المتاع ثم يرد عليه ما به
ويقول حتى اصيبك بالقرن من كتاب البيع **باب** بيع الثمار بشرائها بعضها في ابطاق بحور بيع الثمار
من كتاب البيع والمسئلة الرابعة منها والخاصة منها فاعلمتها وبعضها في باب التهم من الاحتكاك و
المرتبة من كتاب البيع **باب** عشرة الطعام وبيعه هو الفصل الثاني من باب ما عاين الى اجل فلا
حضر الاجل لم يكن عند صاحبه الا ان يحوز منه به حصة ام لا من كتاب البيع **باب** الرجل
يشترى الطعام فينتفع سحر قبل ان يقبضه **باب** فضل الكيل والوزن هذا البابان في الفصل الثالث
من باب ما عاين الى اجل فلا حضر الاجل لم يكن عند صاحبه الا ان يحوز منه به حصة ام لا
من كتاب البيع **باب** الرجل يبيع عنده الوان من الطعام فيخط بعضها بعض **باب** الله لا يصلح البيع الا بكمال
الميل هو الفصل الرابع من باب ما عاين الى اجل فلا حضر الاجل لم يكن عند صاحبه الا ان يحوز منه به حصة
ان ياخذ منه حصة ام لا من كتاب البيع **باب** التسليم في الطعام هو الفصل الخامس من باب ما عاين الى اجل فلا
باع طعاما الى اجل فلا حضر الاجل لم يكن عند صاحبه الا ان يحوز منه به حصة ام لا
من كتاب البيع **باب** المعاوضة في الطعام هو هو الفصل السادس من باب ما عاين الى اجل فلا حضر الاجل
لاجل فلا حضر الاجل لم يكن عند صاحبه الا ان يحوز منه به حصة ام لا من كتاب البيع
الاخذ اثنين مذكورين في باب اسلاف التتمين بالترتيب **باب** المعاوضة في الحيوان والقبض

وغیرہ الکی

باب

وغیرہ الکی باب بیع ما لا یکیل ولا یؤخذ مثل یمنل یا یمنل من کتاب البیع **باب** فيه
جل من المعاوضات هي تيمنه باب بیع ما لا یکیل ولا یؤخذ مثل یمنل یا یمنل من کتاب البیع
باب بیع العدد والمخافة واليوق المهم بعضا في باب ما لا یکیل ولا یؤخذ مثل یمنل یا یمنل من کتاب البیع
وبعضا في المسئلة الاولى منها والباقي في المسئلة الثالثة منها في باب التهم من الاحتكاك والمرتبة واما
في باب اعطى العلم ما القربة من كتاب البيع **باب** بيع المتاع وشراؤه هو الفصل الثالث
من باب الغيبة **باب** بيع المراجعة **باب** التسلف في المتاع هو المسئلة الاولى من باب اسلاف
التتمين بالترتيب **باب** الرجل يبيع ما ليس عنده هو المسئلة الثانية من باب اسلاف التتمين بالترتيب
باب فضل الشئ في البع هو التمة الثالثة من باب الغيبة **باب** الغيبة هو الفصل الاول
من باب الغيبة **باب** الشرط في بيع في فضل الباقي من باب الغيبة **باب** بشرى في فضل
الرجل يشترى من رجل من اهل الشرك امره ان يبيع منه حصة في باطل من اشترى امره ان يبيع
ثم يرد ما عاين من كتاب البيع **باب** الملوک يباع وله مال هو المسئلة الثانية من باب التهم
لشترى من اهل الشرك امره ان يبيع منه حصة من كتاب البيع **باب** من يشترى ارضه فيظهر ببيعها
منه وما لا يرد بعضها في باب الرجل يشترى الملوک فباعها فاعيد له ولها في تقرب منها وبعضها في باب
من اشترى امره فادلهما ثم يرد ما عاين من كتاب البيع **باب** فادري في باب الملوک الملوک الملوک
لها في الفجارة يشترى كل واحد منها صاحبه من مولا وحصلها من كتاب البيع **باب** التفرقة بين
فوق الاصنام من الملوک هو المسئلة الرابعة من باب الرجل يشترى من رجل من اهل الشرك امره
او بعض ولده من كتاب البيع **باب** الرجل يسأل مولا ان يبيعه ويشترط له ان يعطه ثوبا هو
المسئلة الخامسة من باب الرجل يشترى من رجل من اهل الشرك امره ان يبيع منه حصة من كتاب البيع
باب التسليم في الحق وغرر من الحيوان وغرر هو المسئلة السادسة من باب اسلاف التتمين بالترتيب
من كتاب البيع **باب** الغم تغل بالقرينة في باب الغم تغل بالقرينة من كتاب البيع **باب** بيع
اللقيط وولدها في باب من الملوک الذي يولد من انا من كتاب البيع **باب** اجاب مع قبا محل الزنا
والبيع منه وما لا يجز بعضا في كل هذه اجابة البديت لمن يبيع فيه الحرف وبعضها في باب التهم من
بيع العذرة والباقي في تقربها من كتاب البيع **باب** بشرى التفرقة والحداثة هي المسئلة السابعة
من باب بيع العيص من كتاب البيع **باب** من اشترى طعام قوم وهم كاهن **باب** من اشترى
شيئا فتعثر بها **باب** بيع العيص والحشر هو المسئلة الاولى من باب بيع العيص من كتاب البيع



صلى الله عليه وآله النفس اذا امرت قوتها وقال عليها اسلم اليك ما لك الا انما في ذلك رجا
 واذا اداد احدكم الحاجة فليكن اليها واليسر المشي اليها وقال ابو الحسن عليه السلام انما يحب
 الحق في الامور ومن كان في عليه السلام وقيل بده في الارض له ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 بيد وامير المؤمنين عليه السلام وهو من غير سبيل النبيين والصلوات في القادر
 التي اشهر اليه في الله عز وجل اعلم يدي واظلم الحلال وعن امير المؤمنين عليه السلام ما الله
 يوفق ولم يخط اليه ولم ير عليه ولم ير اليه بده ولم يكلم فيه لمسان ولم يفرق لم كان من ذكره
 انما عز وما بين من الله يجعل له محرابا ومقعدا من حيث لا يحتسب في غير الله عز وجل في الارض
 تكفل الله رزقه وقره بان يعطى من قلوب اهل الصلاح وقال الصادق عليه السلام ان الله يبارك
 وعلى اهل داره في الارض من حيث لا يحتسب وذلك ان العباد اذا عملوا وجعلوا قلوبهم
 فقال عليه السلام في الله عز وجل ان الله يجعل له من امره وسراجه كمن لا يحتسب وكان امير المؤمنين
 عليه السلام يكثر ان يقول على القبط ان الله عز وجل لم يجعل له من امره وسراجه كمن لا يحتسب
 وكنت مكابله ان سبق ما سئلت في الذكر الحكيم ولم يجعل بين العبد في ضعفه وفل في صلاته
 ما سئلت في الذكر الحكيم فالعالم قبل العالمين واعظم الناس في ضعفه وفل في صلاته
 له اعظم الناس في ضعفه وفل في صلاته وقال عليه السلام ان الله عز وجل لما توجعوا من موسى بن
 عزله عليه السلام فيقولون ان الله عز وجل لما توجعوا من موسى بن
 صحيح ورجوع يطالبون العز فيقولون فوجوه مؤمنين وقال الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 والله حاسن لفقته حب الى الله عز وجل في رفقته قصد وبيعت الاسراف التي اتى الحق والفرقة في
 مؤثرا كسب طبا والفق تصدا وقدم فضلا وسنان في الزهد في الدنيا ان شاء الله عز وجل
 ما سئلتها **السؤال الثاني** في معنى الزهد في باب معنى الزهد على بن ابي حمزة
 عن ابيه عن النوفلي عن الاسكافي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لهما الزهد
 في الدنيا قال وليحك من علمها فتكلمه عدة من اصحابنا عن محمد بن ابي جعفر عن محمد بن الحكم
 عن اسمعيل بن مسلم قال قال ابو عبد الله عليه السلام ليس الزهد في الدنيا باضاعة المال ولا تحريم
 التحلل بل انما هو في الدنيا ان تكون بما في يدك او في منلك بما عندك عز وجل
 يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن مالك بن عتيق عن محمد بن عيسى عن
 الطخيل قال سمعت امير المؤمنين عليه السلام يقول الزهد في الدنيا ان لا يفرق بين الدنيا والآخرة

عن كل واحد من

من كل ما حرم الله عز وجل واليخبر من كتاب الكتاب من التذنب ويحدث من
 ابن مسلم في الدنيا والزهد بها من رسول الكافي الذي الكلدن في هذا الباب
 فتح الى ابن محبوب عن النعمان بن زاذان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابن زاذان
 ان الله عز وجل في الدنيا واليخبر من كتاب الكتاب من التذنب ويحدث من
 الى دار السلام ومن خصص من اهل البيت عليه السلام قال سمعته يقول جعل الزهد في بيت
 وجعل غدا الزهد في الدنيا ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله في الزهد في الدنيا
 في قلبه حتى لا يلبس من اكل الدنيا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام من علم الزهد لم يفرق بين الدنيا والآخرة
 حتى زهد في الدنيا وفي الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 ان من عونا الا ان يكون في الدنيا من سليمان بن داود النقي عن علي بن هاشم
 البربر عن ابيه ان الله عز وجل سئل عن ما يحب من الزهد فقال عن ابياه ما على
 ذنبه الى هذا الودع واعلم ذنبه الودع ان ذنبه الباقين واعلم ذنبه الباقين ان ذنبه الباقين
 الا ان الزهد في الدنيا من كتاب الله عز وجل الكيل لا سوي ما فاك ولا يفرق بين الدنيا والآخرة
 ذنبه لا لسان عن النعمان بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل
 فيه ذنب او شر او فوسا فدا واما الزاد او الزهد في الدنيا النقي عن علي بن هاشم
 المعبر عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين ان علامة الزهد في الدنيا
 نواب الاخرة زهد في عاجل زهرة الدنيا ان زهد في آخرة زهرة الدنيا لا يقدر على
 قسم الله عز وجل فيها وان زهد وان حرم الزهد على عاجل زهرة الدنيا والآخرة وفيه اوان
 حرص فالعون من حرم حظه من الاخرة وفيما هو الى احد من محمد بن يحيى النعمان عن علي بن
 بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما يحب من الزهد في الدنيا النقي عن علي بن هاشم
 ان يكون فيها عاجلا خافا وعن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين ان
 وهو زهد في عاجل ملك ومعه مفاخر اخر من الارض فقال يا محمد هذه مفاخر اخر من الدنيا فليكن لك
 ذلك افزع وزهد بها ما فشت من امر ان تقص غيبا عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله الدنيا
 دار من الاداء له ولها جميع من لا عقل له فقال الملك والذوق انك بالحق لقد سمعت
 هذا الكلام من من ملك هذا الكلام يقول في الدنيا والآخرة من اعطيت المفاخر في الدنيا فليكن لك
 عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وآله الدنيا

التي كانت باعدها وانتهى بالآخر وبها شاعرت القلوب انما باعدها وانتهى بالآخر وفيما نحن في العلم
الحكم عن الذي عن اي وجه من وجه الله تعالى فان كان في بعض من الله تعالى يقول في حطبه يا ميثم العلم
كان شيئا من الدنيا لم يكن شيئا الا ما يقع فيه وفيه من العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
والعلم عن نفسك انت يوم تعلقهم بخصيتك ثم تخرجهم من العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
منه العلم وما بين الموت والحياة الا كونه من تحتها ثم تستقيت منها يا ميثم العلم فتم ففلسك يوم يترك
فانك مشاب على ان كان من تارة وفيما نحن في العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
عن اي وجه من وجه الله تعالى فان كان في بعض من الله تعالى يقول في حطبه يا ميثم العلم
كان شيئا من الدنيا لم يكن شيئا الا ما يقع فيه وفيه من العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
والعلم عن نفسك انت يوم تعلقهم بخصيتك ثم تخرجهم من العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
منه العلم وما بين الموت والحياة الا كونه من تحتها ثم تستقيت منها يا ميثم العلم فتم ففلسك يوم يترك

مثال

مثال

مثال

انتم

ان الله واضرعه ولا تظعن احد اطاعة الناس له فان طاعة الناس له وانما هم انما يظعن
هنا ولا له ومن اتبعه وبالسند ما لعنه الله المذنب عن عمار بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
قال في كتاب عليه السلام انما مثل الدنيا كمثل الحبة ما بين متنها وفي وجهها النسيم الذي يخرجها من
العلق ويحيى اليها الحق الماحل وفيما نحن في العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
منه العلم وما بين الموت والحياة الا كونه من تحتها ثم تستقيت منها يا ميثم العلم فتم ففلسك يوم يترك
فانك مشاب على ان كان من تارة وفيما نحن في العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
عن اي وجه من وجه الله تعالى فان كان في بعض من الله تعالى يقول في حطبه يا ميثم العلم
كان شيئا من الدنيا لم يكن شيئا الا ما يقع فيه وفيه من العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
والعلم عن نفسك انت يوم تعلقهم بخصيتك ثم تخرجهم من العلم يا ميثم العلم لا تستغل الاهل
منه العلم وما بين الموت والحياة الا كونه من تحتها ثم تستقيت منها يا ميثم العلم فتم ففلسك يوم يترك

مثال

مثال

Handwritten signature in red ink, likely a date or name, located at the bottom right of the page.

عن سفيان

[illegible]

تصنيف

فہم

المسألة السادسة عشر

[illegible]

2

معشر النساء

10

[illegible]

قال ما له اني عبد الله على التمس بيع المصاحف وشراها فقال اما كان موضع عند القبة وليس
قلنا كان من الخياط ولينوب بمشاة وجعل وهو مخروف فكان الرجل الى مكتبة البغديني التي
فككت الشرا وكذا كانت كل ايامهم ثم شرا بعد ذلك فقال اشتره به احب الي ان يبعده احد
عنك من غالب بوعيدان عن روح عبد الرحيم عن ابي عبد الله عليه السلام وزاد منه قال قلت
ما ترى ان اعطى لك كتابه ايجال فباس ولكن هذا كما ان ابي يعقوب عن بعض القوم عن محمد بن ابي
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان احبب الله بنت الحسن الاول
فكست مصحفا فاشترت وراقص عند هارون عتيد وكتب له ابي عبد الله عليه السلام في ذلك
وبار اوله لي بيع المصاحف المحدثا عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سالت عن رجل
بعث المصاحف بالذهب فقال لا يصح فقال انه بعث فقال انما كان في ذلك من رجل جعل الله
مخرج الحسن بن علي بن ابي طالب من تحت شجرة بالذهب فاكسبه في يومه فاشترى به اياه فباع منه
شيئا من كتاب القرآن بالذهب فانه قال لا يجزئ ان يكتب القرآن بالذهب كذا في الحديث
والكثير من في المصاحف بالذهب فقال لا يجزئ ان يكتب القرآن بالذهب كذا في الحديث
وهو على ان ابي عبد الله عليه السلام قال لا يصح فقال انما كان في ذلك من رجل جعل الله
مخرج الحسن بن علي بن ابي طالب من تحت شجرة بالذهب فاكسبه في يومه فاشترى به اياه فباع منه
شيئا من كتاب القرآن بالذهب فانه قال لا يجزئ ان يكتب القرآن بالذهب كذا في الحديث
والكثير من في المصاحف بالذهب فقال لا يجزئ ان يكتب القرآن بالذهب كذا في الحديث

عن ابي عبد الله عليه السلام

عن ابي عبد الله عليه السلام

باب الاحكام

باب الاحكام **او ع** كراهية الخدم ان ياتي الاملاك والخدم من احد من الخدم من حال
البر عن محمد بن علي عن عبد الله بن جندب عن اسحق بن عمار قال قال ابي عبد الله عليه السلام انما
يكون من الخدم من ياتي الاملاك والخدم من احد من الخدم من حال
جندب عن احمد بن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الخدم من السكر والسكران اهل الكفا قال لا
انما منتهى ما لا ياتي من احد من الخدم من حال
قال قال علي عليه السلام لا ياتي من احد من الخدم من السكر ولا ياتي من الخمر ولا ياتي من
تضمن هذا الخبر جواز الشرا وان لم يكن يخطو وليس منه ان يكون الخدم من حال
والخدم من الاملاك في حال اهية ذلك في اليقين في حال وجها اجمع في الاخبار
في قوله ليسوا بالكناني روى في باب العتق والعتق روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام
واما ما اعطى من مائة دينار في روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
على جندب روى من كان ياتي من احد من الخدم من حال
يعرف من مائة دينار في روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
لفظا او روى هذا الخبر في روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
المعروف من احد من الخدم من حال
اما في قوله ليسوا بالكناني روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
والعتق روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
خذ **ن** روى الكندي رحمه الله عليه السلام في قوله ليسوا بالكناني روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
اموالكم بكم بالاطلاق قال كانت قريش تقام من الرجل باهله في اهل الله عن
ما الت ابو جعفر عن محمد بن عبد الجبار عن احمد بن القاسم عن محمد بن
شهر بن حبان عن ابي جعفر عليه السلام قال لما انزل الله عز وجل على رسول الله
انما الخمر والميسر والماريات والمنكرات فاجتمعوا في قوله ليسوا بالكناني روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
المعروف من احد من الخدم من حال
قال قال جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا بالكناني روى جندب عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله ليسوا
يعرف من احد من الخدم من حال

في
من
من

ابو عبد الله عليه السلام لا يراى ابني امير و جودا من كتبهم و يحيى لهم اني و يقابل و يشهد و يحضرهم اسليفا
حقا و لو تركهم الناس و ما في ايامهم ما وجدوا شيئا الا ما وقع في ايديهم قال فقال العتي جعلت فداك
فمن لي على من صنع قال ان قلت لك فعل قاله اقول قال فخرج من جميع ما كسبه من ديارهم فخرجت
منه و وردت عليه ما هو فيه و لم يفرقه من دياره و انما اوصى لك على الله الحجة فاطرق الفتي طويلا ثم قال قد
نظمت جعلت فداك قال بين اي حمزة فخرج العتي هذا الى الكوفة فمات فيها على وجه الارض الا يخرج منه
حتى يشبهه القاتل فانت على وجهه فانتصت له فمست و اشتريته بالدينار و بعثته اليه فمات في الكوفة فمات في الكوفة
فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى
قال ثم مات فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
لما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك
عبر عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام عن ابي الهيثم قال قال ابو جعفر عليه السلام
يقول الله احدهم لا يعبس من ديارهم شيئا الا اصاب من دياره فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
اني اخبر ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال كنت فاعله ابي جعفر عليه السلام على باب
داره بالدين فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
الله جل للدينه في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
الارباب النار ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال كنت فاعله ابي جعفر عليه السلام على باب
عليه و جعل من اصحابنا فقال له اهل الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
بينه و انما يكره ان يكون له في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
لهم فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
من قال و حتى يحكم الله بين العباد محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن سنان عن يحيى بن ابراهيم
ابن مهران قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال اني سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول فمات في الكوفة
يسالونك الله فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر
و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر
عنهم فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
في قال اخبرني في حالي عن الحسن بن عليهما السلام قال كنت الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
الحيرة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة

محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن سنان عن يحيى بن ابراهيم

الجميع نطق الاقوال و الله
والشفقة

الملك

الملك ما كنت لا فعل قال فاعلمت الى من لي فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
او جودا الله لا يراى ابني امير و جودا من كتبهم و يحيى لهم اني و يقابل و يشهد و يحضرهم اسليفا
حقا و لو تركهم الناس و ما في ايامهم ما وجدوا شيئا الا ما وقع في ايديهم قال فقال العتي جعلت فداك
فمن لي على من صنع قال ان قلت لك فعل قاله اقول قال فخرج من جميع ما كسبه من ديارهم فخرجت
منه و وردت عليه ما هو فيه و لم يفرقه من دياره و انما اوصى لك على الله الحجة فاطرق الفتي طويلا ثم قال قد
نظمت جعلت فداك قال بين اي حمزة فخرج العتي هذا الى الكوفة فمات فيها على وجه الارض الا يخرج منه
حتى يشبهه القاتل فانت على وجهه فانتصت له فمست و اشتريته بالدينار و بعثته اليه فمات في الكوفة فمات في الكوفة
فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى فلما جئني منى
قال ثم مات فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
لما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك فلما جعلت فداك
عبر عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا جعفر عليه السلام عن ابي الهيثم قال قال ابو جعفر عليه السلام
يقول الله احدهم لا يعبس من ديارهم شيئا الا اصاب من دياره فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
اني اخبر ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال كنت فاعله ابي جعفر عليه السلام على باب
داره بالدين فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
الله جل للدينه في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
الارباب النار ابن ابي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال كنت فاعله ابي جعفر عليه السلام على باب
عليه و جعل من اصحابنا فقال له اهل الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
بينه و انما يكره ان يكون له في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
لهم فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
من قال و حتى يحكم الله بين العباد محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن سنان عن يحيى بن ابراهيم
ابن مهران قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قال اني سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول فمات في الكوفة
يسالونك الله فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر
و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر فقال و ما لم تزل جسم ابي جعفر
عنهم فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
في قال اخبرني في حالي عن الحسن بن عليهما السلام قال كنت الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة
الحيرة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة فمات في الكوفة

محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن سنان عن يحيى بن ابراهيم

الملك

دعاهم



ای که بعضی اقبال ما در آن
عالم و ما در بند ای ما
نقشه من

قلده من الحجاب من ممل من بياد ابراهيم بن محمد جديا عن ابن محبوب عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام في قول الله عز وجل فلما كان بالعرف قال المعروف هو القوف فانما عن الوحي انما عن
 احوالهما بالصوم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن معروف عن حماد بن محمد عن حماد بن محمد بن سنان قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام سألني عيسى بن موسى عن القوم الذين في الكيل وما جعله فيها فقلت ذلك
 هو ضربا وطلب ذاتها هي اجرة ما قلنا انما يصيب من لبنها في غير تلك الفروع وما كانا نللس ابراهيم
 محمد بن محمد بن الفضل عن ابي الصالح الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل ومن
 قضا فلما كان بالعرف فقال ذلك رجل يجلس نفسه عن العيشة فلا ما من ان كان بالعرف
 اذا كان يصلي لغير ابراهيم ان كان المال قليلا فلا كان عيشة قال قلت ادريت قول الله عز وجل
 وان تخلف الطهر فاقول انك تخرج من صوم الحرم فورا بكلمهم وتخرج من مالك فداك ما بكلفهم ثم
 شفعه قلت ادريت ان كانوا ياتي صفا وكذا ان يعرضوا على كسوة من بعض ويعضهم اكل
 من بعض وما يجيها فقال ان كسوة فعل كل انسان فمن كسوة ثم اكل الطعام فاجعل جميعا
 فان الصغير يوشك ان ياكل مثل الكبير اقول على الاشعرى عن محمد بن عبد الجبار عن بعض ائمتنا
 عن محمد بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن النبي يكون فاشته في الشهر عشرين يوما
 ينقض عليه ضما قال فانه من الطعام امره سالت ابا عبد الله عليه السلام قال نعم واخصها في الشهرين
 وروي حديثي سالت في النبي من صلاته الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان وطريقه صحيح
 حديث حماد بن محمد بن ابي القاسم في الصباح الكسائي في الصحيح روي بعد ذلك فلو
 محمد بن ابي بن محبوب عن ابي بن السدي عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن الحكم قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن قول الله عز وجل فلما كان بالعرف قال قال في خبره يقولون انما كان في
 بعد ذلك والاعلام في قول الله عز وجل فلما كان بالعرف قال قال في خبره يقولون انما كان في
 ولما قوم وصفا قد اذن له في التعرف في صوم الحرم فان كان في صوم الحرم وجميع احوالهم
 خلافه وجميع خلافه وجميع خلافه فان كان في صوم الحرم وجميع احوالهم
 ولا تعرفوا قال في الحلال واللبان ان اكل اللحم من كان ابا عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
 الكفاية بدون الاجرة وان كان اجرة اللحم اكل من كان ابا عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
 البسوط الاولى اذا كان فقيرا جاء له ان كان اكل من مال اكله من صوم الحرم وجميع احوالهم
 يجب عليه دفعه لغيره ومن كان فقيرا فلما كان بالعرف وقال ابن اديس الذي يقولون انما

التفلاط ما صنع من الخلاء






Δ 9

مكتبة

15

10

مجلد الاثنی عشر

من المسلمين

12

۷۷۷

2

10

وهو اختبار الحقن ومعرفة الغرض منه تجد واستخاف الملك اذا ظهر وطالب وتجد
استعمال زمة المشقة بالبيان لا وقت الالتفات ونظر القائل في امر الاول ونحو
الابصار بها وعد من التماس منع الحسب الثالث منع زكوة القطر الى ربع وحوله من
الغار من على القول بالفتان حين الالتفات وثبت اعتبارها في الغرض لا مع الظاهر
وعلى ظاهر الصدوقين لا شيء اصله وان طلب المالك القسم انما انزلها في العلم بجم
احد ما اجما وماخذها حسبها لغير ايام فان جازها ما وجدها البير وان لم يات بها
عما وتصدق ثمنها او حلفه ولا ضمان وفي الشيخ عند فو الحقن وفي رواية ضعيفة
بحسب اعتد لغير ايام لم يات بها السار اليها رواها ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
انني بها الشيخ في النهاية واما الله ههنا في الشاة اذا وجدت في العزل والملك يستضيها
لما كان لها النقص من الدلالة على خلوها والوجه العمل بها وحالها على ما وجدت العزل في
لو وجدت الشاة في العزل حسبها ثلثة ايام فان لم يجد صاحبها ما عاها وفقدت ثمنها في
طريقها والذي مرع به غير عدم قبول لغيره في العزل ولكن لو فعل منه هذا الحكم والمائة
كان فليس له ملكها الا في ايامه ولا في وقتها وفي القوي عدم وجوب الفرجع وفي
الملك وجب مع اخذ لغيره سنة كغيره من المالا وحفظه لملكه في غير ايامه او في غير ايامه
الشيخ العزل هو ما منه تربي سكونه او اهل طلبه فاطوف وهذا لا يجوز خذ في الشاة سرب
القول الذي لا تعلم فيه حلها الا في الشيخ في البسوط فانها جوز فيه وانما كان سرق به بغيره في
الحقن متدا ولا يجوز الاخير من الاتفاق لظواهر الحكم وليس له الحكم والسمو في
الوسع عرف الشيخ او لغيره يجوز ان حلف حفظ المالكه على وجه الحسب واما الشاة فالا ان عدم
جواز اخذها من غير ايامها حسبها ثلثة ايام فان لم يظهر ما كملها بعدا وتصدق ثمنها ويضمن
ان لم يرض المالك على الاقوى **الشيخ الثاني** في حق حديث ابي خزيمة ما هو ملك والفقهاء
المملوك لا يملك من نفسه شيئا فلا يعرف بها المملوك وفي الشرائع المشقة وهو في المملوك
الاكتساب والحقيقة فلو انقطعت الصلح جاز ويؤتى الوفاء لغيره بعد ذلك فيكون ولو ان
الاكتساب من الخاض لان لها هبة الاكتساب وفي اخذ بقية الحزم هو لا يرضى منها من يضمن
ليسوا اهل ولا سبيلان والعدا حتى كل واحد من الطرفين وفي رواية ابي خزيمة عن ابي
عبد الله عليه السلام لا يعرف لها المملوك واختار الشيخ الجوز وهو اشبه لان لها هبة الا ان

وهو

وهو اختبار الحقن ومعرفة الغرض منه تجد واستخاف الملك اذا ظهر وطالب وتجد
استعمال زمة المشقة بالبيان لا وقت الالتفات ونظر القائل في امر الاول ونحو
الابصار بها وعد من التماس منع الحسب الثالث منع زكوة القطر الى ربع وحوله من
الغار من على القول بالفتان حين الالتفات وثبت اعتبارها في الغرض لا مع الظاهر
وعلى ظاهر الصدوقين لا شيء اصله وان طلب المالك القسم انما انزلها في العلم بجم
احد ما اجما وماخذها حسبها لغير ايام فان جازها ما وجدها البير وان لم يات بها
عما وتصدق ثمنها او حلفه ولا ضمان وفي الشيخ عند فو الحقن وفي رواية ضعيفة
بحسب اعتد لغير ايام لم يات بها السار اليها رواها ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام
انني بها الشيخ في النهاية واما الله ههنا في الشاة اذا وجدت في العزل والملك يستضيها
لما كان لها النقص من الدلالة على خلوها والوجه العمل بها وحالها على ما وجدت العزل في
لو وجدت الشاة في العزل حسبها ثلثة ايام فان لم يجد صاحبها ما عاها وفقدت ثمنها في
طريقها والذي مرع به غير عدم قبول لغيره في العزل ولكن لو فعل منه هذا الحكم والمائة
كان فليس له ملكها الا في ايامه ولا في وقتها وفي القوي عدم وجوب الفرجع وفي
الملك وجب مع اخذ لغيره سنة كغيره من المالا وحفظه لملكه في غير ايامه او في غير ايامه
الشيخ العزل هو ما منه تربي سكونه او اهل طلبه فاطوف وهذا لا يجوز خذ في الشاة سرب
القول الذي لا تعلم فيه حلها الا في الشيخ في البسوط فانها جوز فيه وانما كان سرق به بغيره في
الحقن متدا ولا يجوز الاخير من الاتفاق لظواهر الحكم وليس له الحكم والسمو في
الوسع عرف الشيخ او لغيره يجوز ان حلف حفظ المالكه على وجه الحسب واما الشاة فالا ان عدم
جواز اخذها من غير ايامها حسبها ثلثة ايام فان لم يظهر ما كملها بعدا وتصدق ثمنها ويضمن
ان لم يرض المالك على الاقوى **الشيخ الثاني** في حق حديث ابي خزيمة ما هو ملك والفقهاء
المملوك لا يملك من نفسه شيئا فلا يعرف بها المملوك وفي الشرائع المشقة وهو في المملوك
الاكتساب والحقيقة فلو انقطعت الصلح جاز ويؤتى الوفاء لغيره بعد ذلك فيكون ولو ان
الاكتساب من الخاض لان لها هبة الاكتساب وفي اخذ بقية الحزم هو لا يرضى منها من يضمن
ليسوا اهل ولا سبيلان والعدا حتى كل واحد من الطرفين وفي رواية ابي خزيمة عن ابي
عبد الله عليه السلام لا يعرف لها المملوك واختار الشيخ الجوز وهو اشبه لان لها هبة الا ان

وهو

وهو

وهو

وهو

وهو

وهو

وهو

وذهب نيتون في هذا ويلاحظ ان هذا نص من كتاب من استعمال الذي من عند الله سبحانه
قال السوفسطان احيانا يقول في البري رايه واداه وان طبع هذا الذي رايه في نفسه كان من
دع عليه وان كان محسرا كان افاق عليه فيه ثم كتاب الكتاب وبقوله كذا في
ولكن الله ما هو الله وعلو الله عظم

لا يشري بدهم شيئا الا ما يريدون ولا يشري شيئا من ايمانهم ولا دينهم ولا دينهم ولا دينهم
سعدتكم من الله والله وحفظت تجارتكم فاحفظوا على باب المسجد وموافا طسوفيه ويحفظوا الله ولا
رسول الله اذا قام بليل الصلوة اخرج وسعدتكم بالادب لم تنظروا فيه شيئا كما كان يفعل
قلان بنسأ عبد الدنيا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا سعد بن عبد الله ان الصلوة في كل يوم
ما اضعف اضعف من الصلوة فادري ان اسوق فسد وهذا رسول قد اشرفت منه فادري
ان اوجه فالوطني رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسد من قد يفرق فلفظ عليه صلى الله عليه وسلم
فقال يا سعد ان الله قد علمت يا سعد فاما احب اليك حاله الا في احواله فقل ان النبي صلى الله عليه وسلم
يا جبريل جالسا في البيت فادري ما احدثه فقال يا جبريل اني احب الدنيا والا
مولد فقتله ومشتعلته عن اخره في لسور في علبت الدرهم الذي دفعها اليه
امره بسبعين في الحلة التي كان عليها الا في اخرج النبي صلى الله عليه وسلم فمر بسعد فقال يا سعد امان
ان تروى على درهمين الذين عطيتكما فقال سعد في ما في فقال له لسعد بن سعد يا سعد ان الله
فاعطاه سعد درهمين قال نادى من الدنيا على سعد حتى ذهب ما كان يجمع وعاد الى
الغنى كان عليه السلام **باب** في المؤمن على اخيه المؤمن جبريل يعقوب عن جبريل بن جبريل
الجديس عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
قال في المؤمن على المؤمن ربا ان يشري ما كان من عبيده من سليمان بن صالح بن جبريل بن اسحق
بنسرة الحارثي فاحفظوا عليهم ولا تفوتواهم فلا تشترى هذا لغيره من احد من جبريل بن اسحق
ما ذكره جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
ثم علم لهم ثم وثقتهم من القام باهم فانه لا يخرج احد من المؤمنين في رايهم الى اخرج جبريل
للمؤمن فاحفظوا ذلك حرم عليه واجتنبوا ذلك في جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
موسى بن عيسى عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عن النبي الذي روي ان في المؤمن على المؤمن ربا ما هو فقال في الاظهر الحق وقام قائما اهل البيت
فاما اليوم فرباس ان يبيع من اخيه المؤمن ويبيع عليه والوطء الاخوان يكون هؤلاء عاصرين
من الكراهية ورون الخطر بدل على ذلك ترواه جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
لبن سالمهم فاحفظوا ان جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق

الذين هم

روى الحديث الاول من جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
رواه الكوفي ثم روى ادب الحارثي وفي الاول من صالح بن عبيدة عن سليمان بن صالح بن جبريل بن اسحق
نسب عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
جعفر بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عن امية قال سالت ابا عبد الله عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
المؤمن فاما منه روى فقال ذلك اذا ظهر الحق وقام قائما اهل البيت من جبريل بن اسحق
ان روى المؤمنين على المؤمنين ربا ما هو فقال ذلك اذا ظهر الحق وقام قائما اهل البيت من جبريل بن اسحق
فلجاس بن يبيع من اخيه المؤمنين ويبيع عليه **باب** في اخيه لاجبا والوارث في ادب الحارثي
وروى الكوفي ثم روى ادب الحارثي عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
الحارثي عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
ثم روى الكوفي ثم روى ادب الحارثي عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
بالصدق في التصديق والاعتراف والاعتراف والاعتراف والاعتراف والاعتراف والاعتراف والاعتراف
عن النبي عن الكوفي عن ابي عبد الله عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
خمس جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عنه من الجابا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عن عمر بن الخطاب عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عنه جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عاقبه وكان لها ارفان وكان تسمى السنية ففعل على اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
سعدوا صوته القوم بالادبهم وادعوا اليه يقولونهم وسعدوا فادعوا يقولونهم ولا سقا
بالسجوة واقوى بواقي السجوة وتروى الحارثي عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
والضعف المظنوس ولا تروى الا في الكوفي والادب عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
عنه ولا يروى جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
بن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
رسول الله صلى الله عليه وسلم باذن الحكم بن عوف في حارثي عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق
واحد الحق واقبا وغيره وادع من الجابا عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق عن جبريل بن اسحق

ادب الحارثي

ما الفرق بينكم وبين من يفتق بابا ابواب العبد بالاحسان فلا يفرط في طاعة الله انما كانت قوة
في الخلق ايعا ومثبت بين المسلم والاهل الذمة قولان قال المفسر والسيد المرتضى وابا بويه لا
ثبت وقال الشيخ ثبت وهو اختيار ابن ادریس وابن سراج والطاهر بن محمد ابن جریر
ابن الخليل والاهل الذمة في دار المسلمين القبيحين والاحسين فيجبوا الزكاة والمواعظ والادب
ما فيه من نفع وادب لهم ثم استقر العلامة في اخبار الشيخ لعمري ان يخرج الزكاة من
اموال اهل الذمة مع ضرورة لا يجوز اجزائها بعد فاسد كالمسلمين وقولان السيد بن جعفر
باجتماع الطائفتين وما رواه الصدوق في الاموال عليه السلام قال ليس بين المسلم الذي رآه وبين الزكاة
ووجهها روبا واجاب عن الاجتماع انه مسموع مع مخالفتين تقدم ذكره وعن الزكاة بالخيار
الحاج عن شرط الذمة معا بين الاذمة والحق ايضا قال ابن ادریس اهل الحرب ما خذ منهم الزكاة
ولا يجوز ان يعظم زكاة من قال العلامة ثم روي عن ابن ابراهيم عن رسول الله
صلى الله عليه وآله قال ليس بيننا وبين اهل حرب روبا ما خذ منهم ولا يعظم من عن ابن ابراهيم
انه قال لا يعقد الزكاة بين الولد وذلك السيد وصدره والحرف في السلم والمراد في روبا
ان يقر او احد من كونه من صاحبه الزكاة بن ربيعين والارباب ياروس في الزكاة
ولا يراين الزكاة روبا ولما ومعنى على اقرى ولا بين الولد وذلك وان عدل بين
المولى وعبد ان طاعة عبد العبد الا ان يكون مشتركا فيجبوا اهل الفتن من المولى لا اعطاء
الفضل في حوز اهل الفتن من الذي خلاف اقرى المنع ويجوز اعطاء اهل الفتن فضل
شرع العقار عند قوله ولا بين الزوج والزوج لا فرق بين الزكاة والمستحقها على الاصح
وبما قاله في روبا من قوله لعمري ان يقرى من قوله ولا بين المسلم واهل الحرب ما لم يقر
الفضل في الحرب والاسلام دون العكس هذا هو المقتضى والحق في الزكاة بين المسلم
ما قضى حوز اهل الفتن من الذي روي ابن ادریس وهو الصواب ولا فرق بين كونه معا ولا لا
في الزكاة واما ما منع من اجزائها لغيره الا ان الله اذا قضى بفتح الفضل استقر امانه فيه من قوله
في الزكاة اما الفرقان ما له من كل على المسلم كما سبق بانه في الجهاد وعنده قوله وثبت بين السلم
والذي على روبا هذا هو الاصح فيكون بموجب الخبر في شرح من قوله لا يراين الزكاة روبا
فيجبوا لكل منهما فضل الفضل ولا بين المولى ومملوك ولا بين المولى ورجل هو المشهور في النجاشي
بالاجماع فان المقتضى وان حاله في غير كونه حكم بثبوت الزكاة بينهم على غير المقتضى في النجاشي

سورة

لا يرضى ولا يفتق ولا يفرط في طاعة الله ولا يفرط في طاعة الله انما كانت قوة
في الخلق ايعا ومثبت بين المسلم والاهل الذمة قولان قال المفسر والسيد المرتضى وابا بويه لا
ثبت وقال الشيخ ثبت وهو اختيار ابن ادریس وابن سراج والطاهر بن محمد ابن جریر
ابن الخليل والاهل الذمة في دار المسلمين القبيحين والاحسين فيجبوا الزكاة والمواعظ والادب
ما فيه من نفع وادب لهم ثم استقر العلامة في اخبار الشيخ لعمري ان يخرج الزكاة من
اموال اهل الذمة مع ضرورة لا يجوز اجزائها بعد فاسد كالمسلمين وقولان السيد بن جعفر
باجتماع الطائفتين وما رواه الصدوق في الاموال عليه السلام قال ليس بين المسلم الذي رآه وبين الزكاة
ووجهها روبا واجاب عن الاجتماع انه مسموع مع مخالفتين تقدم ذكره وعن الزكاة بالخيار
الحاج عن شرط الذمة معا بين الاذمة والحق ايضا قال ابن ادریس اهل الحرب ما خذ منهم الزكاة
ولا يجوز ان يعظم زكاة من قال العلامة ثم روي عن ابن ابراهيم عن رسول الله
صلى الله عليه وآله قال ليس بيننا وبين اهل حرب روبا ما خذ منهم ولا يعظم من عن ابن ابراهيم
انه قال لا يعقد الزكاة بين الولد وذلك السيد وصدره والحرف في السلم والمراد في روبا
ان يقر او احد من كونه من صاحبه الزكاة بن ربيعين والارباب ياروس في الزكاة
ولا يراين الزكاة روبا ولما ومعنى على اقرى ولا بين الولد وذلك وان عدل بين
المولى وعبد ان طاعة عبد العبد الا ان يكون مشتركا فيجبوا اهل الفتن من المولى لا اعطاء
الفضل في حوز اهل الفتن من الذي خلاف اقرى المنع ويجوز اعطاء اهل الفتن فضل
شرع العقار عند قوله ولا بين الزوج والزوج لا فرق بين الزكاة والمستحقها على الاصح
وبما قاله في روبا من قوله لعمري ان يقرى من قوله ولا بين المسلم واهل الحرب ما لم يقر
الفضل في الحرب والاسلام دون العكس هذا هو المقتضى والحق في الزكاة بين المسلم
ما قضى حوز اهل الفتن من الذي روي ابن ادریس وهو الصواب ولا فرق بين كونه معا ولا لا
في الزكاة واما ما منع من اجزائها لغيره الا ان الله اذا قضى بفتح الفضل استقر امانه فيه من قوله
في الزكاة اما الفرقان ما له من كل على المسلم كما سبق بانه في الجهاد وعنده قوله وثبت بين السلم
والذي على روبا هذا هو الاصح فيكون بموجب الخبر في شرح من قوله لا يراين الزكاة روبا
فيجبوا لكل منهما فضل الفضل ولا بين المولى ومملوك ولا بين المولى ورجل هو المشهور في النجاشي
بالاجماع فان المقتضى وان حاله في غير كونه حكم بثبوت الزكاة بينهم على غير المقتضى في النجاشي

سورة

[illegible]

فكان عليه السلام يقرأ الطير والخلود ^{الطير} وفيه عليه السلام يهدية اليوم فقال الغلبة عليه السلام ما هذا فقال
يا عبد الله في اليوم النور فقال عليه السلام انما اليوم نور وروى الله قال
نورنا يا ابا جوم وروى في ابن ابي فاخته عن ابيه عن علي عليه السلام قال احدى كس النيب
على الله عليه السلام فقبضه وهدى قصير لله على طاعة عليه والقبض بعد احدث للملوك قبيل
منهم قال عليه السلام من لا يولد له وادى الى من يرد اليك وقال الصادق عليه السلام الحدية
ثلاث هدمي مكانه وهدم منافقه وهدم اقصه قبل وروى في الحسن بن محبوب عن ابي جوم النيب
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام اني اريد ان لا يكون لي الضيق والكربة فاذ كان يوم الهم والهم والهم فاذ
الميل انني ليس هو عليهم يتبعون فذاك اني فقال عليه السلام من كان له في كل يوم فيقول هدمي مكانه فهدم
وقال عليه السلام اذا اعدت الى العمل الحدية من طعام فتهن فتم شربا ثم انما في الغدا فهدمها
وروى في الحسن بن محبوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام اني اريد ان لا اجد له وروى في الحسن بن
في ربه من صلح الحق ملك واصحاب الجهادية بينهما ان يفتحها اذا فقه على ذلك قال لا
باس ان يخلص وروى في الحسن بن محبوب قال قلت له الرجل العنصر يفتح الى الحدية يتعين بها غدا
فلما حاك عليه السلام في ثياله قال لا تدرى له حلال ولكن لا تخرج ان قطعه وروى في الحسن بن
اسماعيل بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن من لا يكتب اليه الخدم من بعد ما ينفق في الاستسقاء
فقال لا تضياع في هوانه بل يرضى اليها الخدم من الترفيع والخدم من فضل لكل لا تضياع
التي ان يخلو ذلك في ربه عليه السلام فترى من قوم يقولون عليها فقال عليه السلام اني اريد
اصحاب القديس في ذلك فلا يسمو وروى في الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام
عيسى بن ابي عبد الله عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام
بن جندب عيان التفتي قوله عليه السلام قال ان الله عز وجل ابدى في الدنيا المشركين وروى في الحسن بن
ابن ابي فاخته عن ابيه عن علي عليه السلام قال احدى كس النيب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام
غير منه الحاشي لان مفاتيح الملوك عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام
استاء الله عز وجل الاختيار في الحدية فابن وجب لولاه الصغار واباب الحبة المتبرصة وفي
الذكر في كتاب النجاة لا باس لمن احدى عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام
حدث الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام
قوله امر المؤمنين عليه السلام لان احدى عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام في الحسن بن محبوب عليه السلام

قلت فثبت خطأ ما رجعت فأوردت الذبح البيع الحسن فحجوب عن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قلت له ما الشتر في الحيوان فقال الشتر ما لم يشر في غير الحيوان قال إلى ما كان
للحيوان المذبح فدا انما فلا حرجا له انما هو على بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير
عن ابي الحسن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
وبالبيع لوفاء ابو عبد الله عليه السلام انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في
من لم يدا به فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
يا ابي لم قلت من يدا به فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
عن ابي الحسن بن ابراهيم عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
فقد جيب ذلك لم يشر فلا يبا في ما قد ساء من احوال الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في
في صحة العقد لان الذوق فثبت هذا الحيوان انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في
ذلك ان سبكه سبكه الملك لان ذلك مشروط بان يشره بالابدان ولا يشره العقد
ما دام في المكان ولا حرجا ولا يشره العقد لان ما لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
على ان قوله في الحيوان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في
لان الشتر في الحيوان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في
كان الشتر في الحيوان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في
وفيه انما هو الشتر في الحيوان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في
في الصحيح فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو
قوله البياضان وكذا هو في التهذيب صحيح فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو
ابن جعفر عن ابي عبد الله بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يا ابي عبد الله فدا انما هو
قلت فثبت خطأ ما رجعت فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو
البيع احيوا الابدان او بالقول دوى الجلب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان لا يشره فدا انما هو الشتر في
اذا اتي بال الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
الباب مولا ابو عبد الله بن مسلم واسان حديثه وحقيقته حبان افترقا ولم يذكر في
الشرع لان الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو

معنى التسد

والحيوان في البيع والشتر

الشرع

من التصرف فيما صاد اليه واذا قيل بالشرع لبيان من من فقتن صاحبه عليه وانما يخرج عن اصل الشرع
احدهما ان يكون الحيوان ما لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
والثاني ان يكون الحيوان ما لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
خيار الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
وغيره من الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
بعد الرضا عنهما فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
مع معارضة ما ورد عن النبي صلى الله عليه واله من انه لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
عنه فان البيع مفسد لا خيار فيه بان يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
او يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
بما يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
في بعض الحديث يبين فلا يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
يكون ان يكون الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
روي عن ابي عبد الله بن مسلم انه قال انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
ثم ذكر العلامة ما ذكره الشيخ في حل الحديث وهو حديث غريب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان لا يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
لقوله صلى الله عليه واله البياضان الحيوان ما لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فثبت ان يكون المراد به ان لم يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
البيع احيوا الابدان او بالقول دوى الجلب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان لا يشره فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
اذا اتي بال الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو
الباب مولا ابو عبد الله بن مسلم واسان حديثه وحقيقته حبان افترقا ولم يذكر في
الشرع لان الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو الشتر في الحيوان فدا انما هو

[illegible]

معبر البند

صنع الى الحسن
محفوظ

5

٢٠

3

مفتي السند

صح إلى ابن
محب

صح الى الجيوب
موفق بمانه

[illegible]

2

صنع الى من محسوب

[illegible]

五

[illegible]

المقيم في

مكتبة المصنف

فوق این یک

22

فتبر الحسد

بسم الله الرحمن الرحيم

البرية

ابن علي قال اشترى من بعض اصحابه من محمد بن نضر بن عمر بن شهر بن عمار عن ابي جعفر قال قال
عن الحسن بن علي قال قال اقرضه فانك تعطيه من مائة الف درهم وتتركه في يده وتتركه في يده
بابي قال وسألت عن السلف في هذا قال قال اقرضه فانك تعطيه من مائة الف درهم وتتركه في يده
عائنه وهذا مسلم له قال محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله قال قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له غنم عليه اربابا كثيرين في كل واحد واحد اقل من مائة
الغنم او اكثر قال لا بأس بذلك ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
ما ينبغي منه قال لا بأس بهذا ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
الاشترى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له غنم في كل واحد واحد اقل من مائة
في الغنم في السنة قال لا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
فهم قال لا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
الحرف في ارباب الغنم عليه السلام قال قال سالت عن رجل له غنم في كل واحد واحد اقل من مائة
لا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
الاسلم قال سالت عن رجل له غنم في كل واحد واحد اقل من مائة
فاربعة عشر من الغنم في كل واحد واحد اقل من مائة
من زاد من ارباب الغنم عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال سالت
سماهم القمي عن رجل له غنم في كل واحد واحد اقل من مائة
هو الخواص اذ في الغنم في كل واحد واحد اقل من مائة
ابو عبد الله عليه السلام قال قال سالت عن رجل له غنم في كل واحد واحد اقل من مائة
اف ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
كل ذلك انما هو حديث ما بان عن محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال سالت
وفي الغنم عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال سالت
في الغنم ثمانية واربعة عشر من الغنم في كل واحد واحد اقل من مائة
واحد صاحب الغنم يصعب او تشبهوا واحد صاحب الغنم في كل واحد واحد اقل من مائة
دواهم ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به ولا بأس به
والغنم وفي الغنم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال سالت عن رجل له غنم في كل واحد واحد اقل من مائة

مستند

...

محمّد بن عبد الله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

عراق و هند و غیره
س
تفصیل

[illegible]

عَلَيْكُمْ

[illegible]

ولقد علمت ذلك خلافاً لما كان عليه من قبل من أن تلك الأشعة لا تصل في الهواء
الممتلئ من بخار الماء وليس والعلامة والذرة الصغيرة ما هي إلا كراتها لا يصلح لها أن تكون
ولقد علمت من قبل أن تلك الأشعة لا تصل في الهواء الممتلئ من بخار الماء وليس والعلامة والذرة الصغيرة ما هي إلا كراتها لا يصلح لها أن تكون
والعلامة والذرة الصغيرة ما هي إلا كراتها لا يصلح لها أن تكون
والعلامة والذرة الصغيرة ما هي إلا كراتها لا يصلح لها أن تكون

اجزائي

اجزائي من هذا الناع وادرج على قدر ما فعلت كما كانت زيادة مسندة للناظر من قبل
فقد ما فعلت على يد العلامه وادرج على قدر ما فعلت كما كانت زيادة مسندة للناظر من قبل
فقد ما فعلت على يد العلامه وادرج على قدر ما فعلت كما كانت زيادة مسندة للناظر من قبل
فقد ما فعلت على يد العلامه وادرج على قدر ما فعلت كما كانت زيادة مسندة للناظر من قبل
فقد ما فعلت على يد العلامه وادرج على قدر ما فعلت كما كانت زيادة مسندة للناظر من قبل

ب
س

ف

ب

او يرسل الى ولواهم بما ذكر من البيع باطلا واخذه لهم والعلامة في العواقد وصالح
بعد ان يبين ان القارر من الصور بين المتحان ومن يتاها استدلالا على الحكم الاول
محمود وفدانه قال وانما الحكم الثاني في عدم قيامه بقتال المتطاع اذا عاها المير وفل باخذها من
الفتح وهذا العلامة ومن لها بانه في الحكم الاول يحصل ان يكون على وجه الجعالة الى الحق وفي
الادوية ولتقوم على ذلك انما يكون في حق الزيادة لم يصبه في حقه فاما باقر طالب
الزاد عند السجدة في حق محمد بن سليمان باعها لغيره ولا شيء وانما هو اعم الى ذلك لا لغيره
الذليل بطلان التوقيع على الاجرة لا في حق الموقوفين بل في حق الكاهن من وقا الاجرة والا لا يثبت
جاء في شرحه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
في شرحه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
وهذه الرواية في المذهب في حق اباع الموقوفين لغيره من غير ان يكون في حق
واحد قال قلت لابي عبد الله شري في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
جاء في شرحه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
قال يجب عليه ان يبيعها لغيره من غير ان يفاضل في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
وان لم يملك الموقوفه بذلك القول والحق في الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
انما يصح ولا يملك الموقوف من بيعه والله اعلم بالصواب
الناجوا الى ذلك في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
لذلك ان لا يوجب له ما كان ذلك لا يوجب له الا انما كان ذلك في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
فان بيعه وبيعه وانما كان ذلك لا يوجب له الا انما كان ذلك في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
الشيء الى ان يبيع الموقوف من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
حان على سبيل التمايز ولا يكون ذلك في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
صحح من لم يملك قال اعلم ان لا فرق بين ان يكون الموقوف في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
صحح الموقوف من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
قال لا بأس ببيع الموقوف من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
يعلق من يملك ولا وزن لان بيعه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
ما لم يملك ولا وزن لان بيعه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق

شبه

س

س

شبهه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
وضع عليها من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
لا يلزم ان كانت الميرعة فمحمود بذلك وان كان مصادره فلا بأس
يتحقق في الفصل الثاني في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
حد في حقه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
شرح العوضين ان يكونا معلقين من الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
الميركة لا بد منها في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
عن محمد بن محمد بن ابي عمير في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
فان حقه في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
قال في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
عبد الله بن محمد بن ابي عمير في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
انما يصح من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
الشيء فانما هي ردة عليه واما في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
العيب هذه من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
عن محمد بن محمد بن ابي عمير في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
يتحقق ذلك في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
الشيء في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
عن محمد بن محمد بن ابي عمير في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
روى محمد بن محمد بن ابي عمير في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
ثم روى في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق وروى
عن محمد بن محمد بن ابي عمير في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق
ان كان الموقوف فانما هي ردة عليه واما في حق الموقوفين من انهم افاضوا الى الشان اولادهم من الحق

س

س

س

س

وہمیشہ

[illegible]

قصص

[illegible]

من غير علم بذلك عليه ربهما نصف عشر قيمتها وثالثا بر حصة اذ المثل لا يتم على ما عدا ذلك
 ربهما اذ ان كان العبد حرا وكان ثانيا فانه يجزى عليه ربهما ونصف عشر قيمتها وان كان العبد مملوكا لم يجز
 وقال ابن ابي ابيان ومن يبيع عبدا او مملوكا لم يجز له ربهما وان كان له الميراث خاصة الا ان
 ان يكون العبد مملوكا فان لم يكن له ربهما لم يجز له ربهما وان كان له الميراث خاصة الا ان
 عشر قيمتها ان كانت ثانيا وان كانت ثانيا لم يجز له ربهما وان كان له الميراث خاصة الا ان
 وم والمعلم ما قال ابن الجوزي لما اوصى ابيهم وبعدهم الورع النصف من ثمنه لو كان
 الجليل من البائع لكون الجارية ام ولد لا يصح بيعها فيقول البايع على الاصل وكان البايع
 كبح ذلك ولما قال له ربهما وانما لم يرد له هذا الميراث من حصة ثانيا فان كان ذلك
 لكن لا يرد له الميراث من غير المولى فالجواب عدم الرد للشرع ومقتضى الاحتياط على هذا
 ذلك وان كان الميراث من غير المولى فالجواب عدم الرد للشرع ومقتضى الاحتياط على هذا
 الذي اخترناه وادعى انه لا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الى الاصل ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 لا يستعاد الميراث مع الكفاية ولو لم يكن له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 ثم ظهر لغيره من مولاها فانما يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 ولما على ما اخترناه فلا فرق بين بيع الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 لم يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الاولى ان تصرف الميراث في البيع الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 في الامانة يجب سواها من مولاها من الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 ان ذلك ان لا يدخل في بيع الامانة مولاها من الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 من غيره وهو كاف في ثبوت ثبوت الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 انواع التصرف فلا يصلح ان يكون مائة من الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 يستحق عليه خاتما للبضع لا تصرف في الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 له الخاص من المولى لو كان مائة من الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 لكونها

لكونها ولد هذه الميراثات كلها اجماعا السادسة ان ربهما الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 على الاصل عشر قيمتها ان كانت ثانيا ونصف الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 فلا معنى لزم ما قد بيناه من ان ربهما الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 فيما بعد يعلق لغيره ربهما بل يعين الا ان ربهما الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 ما لكون العبد مملوكا وان كان له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 مع ان ربهما الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 هو ان صفها ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 فانما يكون ام ولد لكونه الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 نصف الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الدوام العشر في هذا الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 بالميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 جازا الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 والظاهر من ادعاءه ان الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 بالوحي والميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 باليكارة واليومية وفي رواية جميل في الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 ان يبيعها نصف الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الارش ويطهر من الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 مقيدة بعد العلم وجوب الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 نصف الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 مطلقا الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 وجوب الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى
 الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى ولا يرد له الميراث من غير المولى

س

المشاي وشبهه الطال وهو لا يثبت الا بالقرائن وان احتمل القول به لم يثبت من القول بل لا يثبت الا
في الشك والافتراء وقد ورد في القرعة لكل امرئ شكل واختاره العلامة في التذكرة والقرعة مع الاختيار
كما علمه لا يصح الا بالقرائن وفي التذكرة المذكورة ان الحكم في الشك لا يصح الا بالقرعة وكل من اصابه حكم
الشيء ولو اشتهر بغيره من الطريق وحكم الاقرب وان اتفقا بطل العقدان وقد ورد في التذكرة ان الحكم في الشك لا يصح الا
بالقرعة وهو موضح بحكمه عن الصادق عليه السلام في المأذنين ان اصابتهما حكم من اصابتهما
فالحكم السابق وان اشتهر به كانا في القرعة فموا حكم الاقرب الطريقين وان اصابتهما بطل العقدان
وردى القرعة مع الشك وهو موضح على الشك لا يثبتها اذا ملكها العبد او القس بالالا
وقلنا بغير المأذنين بخبر جده عن الملك الا ان يصير فضليا فليجوز له ان يكون له الاذن
الا ان يكون له ان يكون له وقلنا بعدم الاعتراف بها وفي التذكرة لو لم يكن له الاذن
وبداهت اذ ليس بان القرعة لا تستلزم اليهم ومع الافتراء لا اربابهم بل بطلانها
الحقير لم يثبت صحيح احدها في نظر الشارع فيخرج ويشكل بان التكاليف صوابا
الظاهر في الارزح التكليف بالتحال واليك في القرعة في العبد لان الوضعية العتق بل
نفس الحق قابل الارباب بغير البيع وسائر المعاشات وفي التذكرة عند هذا
المذكور كون الحكم السابق مع الاختيار وهو المفضل بحكمه عن الصادق عليه السلام واما ما ورد
القرعة بينهما فهو مسلم في ذكرها الفرض في التذكرة وعمل بها في التماس الاستصحاب على تقدير
اتفاق العقدين واما العهد والقرعة في العقدان على تقدير اتفاقهما اذا اختلف
انما اشتهر بها فيكون وقوعه صحيحا وعلى تقدير اقرارها لا يمكن جزمها والالتزام اقصا ولا حصة
والالا لزم التزم بغير جزم فليكن لا يظن انهما واجبا بل هو عن هذا في التذكرة وفصل ما تقدم
الدين من ضرورة الحق ومما استشكل في التمسيد وما حققه العلامة ومما في
المذهب عند عبارة التذكرة هنا فثبت ان الاقرب اذا اشترى بغير من المأذنين صاحبه
علم سبق احدها كان العقد له وبطلان المناظر لطلان التمسيد من ماله باجده وان اقر
العقدان في حال واحدة قيل في قوله احدهما البطلان قال ابن ادریس واختاره لمصر لثانها
وقال الشيخ في التماسه بغيره القاضى وتقبل ما تقدمناه من العلامة في المصنف قوله
ان اشترى بغير من نفسه وقلنا ان يترك بطل العقدان الى اخره ثم قال في التذكرة يشبه
الحال في معتز السابق وفيه قولان احدهما صحيح الطريق والحكم الاقرب على تقدير تساوي

القرعة

في القرعة ومع تساوي الطريقين يقرع اختاره الشيخ في الاستصحاب لا يثبت من التكاليف وفصل
فيه القرعة ثم فصل في العلامة وهو ان اشتهر الشك السابق بحكم بالقرعة وتقبل في رواية
مطبعة القادس على مذهب الاذلة ان العبد بملك الثاني ان الشك لا يثبتها يقول وقال ابن
عبدى اشترى بغير من يستدل الثالث اعتبار تساوي ما في الحق فلو قرعنا فيه الحكم
الطريق لا يثبتا الظن لجواز بيع العبد بغير من يقرع الرابع انه مع علم الشك بحكم السابق كيف
كان لقوله عليه السلام الا ان يكون احدهما بغير صاحبه والذي يفتقد في الشك اذ لم
اشتهر بغيره عليه السلام وان كانا سواء فيما دلت على من اصابه من المأذنين او في رواية
القرعة والله وبخيه اعلم بالحكام **مسألة** في حديثين ذكرهما الكليني في صحيحه المذكور في باب
وهما حجة تام الباب **مسألة** الاولى قوله في حديثهم عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
عن ابي جعفر عليه السلام قال قال من رجل اشترى من رجل عبدا او كان عبدا فقال لغيره
اذهب بها فاخرها فاشترى وقد اضر وقد بقي المالك اذهب بها المشتري فان كان
في عبده قال له ان يذهب منها ويقرع نصف الفين فما عسى من البيع ويذهب فطلب عليا
فان وجد اشترى بها شاء **مسألة** الثانية قوله في حديثه عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
ونصفه البائع ودناه الفرض في التذكرة بهذا السند في باب ابرام المليون وفيه ايضا
اي القصار عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل
اشترى من رجل عبدا وكان عبده عبدا فقال لغيره اذهب بها فاخرها فاشترى وقد اضر
وقد بقي المالك اذهب بها المشتري فان وجد اشترى بها فاشترى عبده منها ويقرع نصف
الفين فما عسى من البيع ويذهب فطلب الفلام فان وجد اشترى بها شاء **مسألة** الثالثة قوله في
اخره ان لم يجد كان العبد بغيره نصف البائع ونصف البائع وفي التذكرة لو اشترى عبدا
موصوفا في الزمة قد وقع البائع عبدا واختار واحد منها فان وجد اشترى بها شاء
يرد المشتري الى البائع العبد الباقي ويشرح نصف الفين ويطلب الابن فان وجد اشترى بها شاء
وردة نصف الفين فله من البائع السه وان لم يجد كان العبد الباقي بينهما اما قوله في التذكرة
عن الصادق عليه السلام والمعتدلة نقل حديثه في قوله لا يثبت بغيره السند في التذكرة
وهما صحيحان مسلم عن ابي عبد الله والمعتدلة التماسه من علي بن الحسين لانهما في التذكرة في التمسيد
ولم يلاحظ به العبد الثالث في قوله البائع بالبيع وفيه الخبر من الخ قال الشيخ في التماسه في التمسيد

ك

ع

والاكان الاخر فمفهوم وفي الزمان ضعف ويناسب الاصل ان يفهم الاقرب ويطلب ما بعده
ولوا بناء من عديدين لم يصح على الشيخ في الجواز والذي نقضه العمل بالزمان في حقيقة
على ما تقدمته ونرجع بشرها الى الله والى صدى عنهم صلوات عليهم اذا انقضى
والاجابات على من لم يعمل بها ايضا لا كما يخصه والله وحده اعلم بالاحكام **المسألة**
على ابن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مراد عن يونس عن عبد الله بن سنان قال قال عطاء الله
عبد الله عليه السلام من رمال اشركوا في امر فانهم بعضهم على ان تكون الامنة في يومها
قال يدرون عنه انهم يقدرون ما لو كان من التقدير في يومها ما لم يكن فيها واقوم الامنة عليه بقيمة
وبلغها وان كانت القيمة اقل من الفمن الذي اختربت به الجاهل من الزم منها الاول
وان كان قمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك النقص وهو
لا في استقر ثمنها قلت فان ادرك بعض الشركاء ثمنها دون الرطل قال ذلك له وليس له ان
يشترها حتى يشتريها وليس على غيره ان يشترها الا بالقيمة ودفعه الشيخ في كتابه
الحجوان من التهذيب بعد حديث ابن مسلم المتقدم في المسألة الاولى بالسند المذكور
غيره فيه اسمعيل بن مراد الذي ينقل عنه ابراهيم بن هاشم انما يات من يونس بن جابر
القص وهو الضميمة كما نقلناه من الكافي وفي التهذيب اخذ جابر عن محمد بن
احمد عنهما وعليها فان وطئها احداهما بشبهة فلا حرج لغيره على السلم دون والمجود
بالثبوت ولو كان عالما بالانحراف سقط من الحد بقدر فضيلة وحذ بقدر نصيب شريكه
حملت قوم على حصة الشريك وانفقوا الوارد وان كان عالما بالانحراف لم تكن القيمة في ريب
المالكية التي فيها وعلى ابيه قيمة حصة الشريك عنه يوم الولادة لا في وقت الحمل ولو لم
اوقات التقويم اذ انقضى هذا فانه لا تقوم هذه الامنة على الواجب الشريك بل على الجاهل خلافا
لبعض علما انما اعدم المقتضى فيحمل التقويم على الواجب المأكاد والعلوق منه ويحفظ من اختلاف
الانساب وتفاوتها بين سنين ثم قال في هذه الزاوية في المطلب من وجوب التقويم
ينبغي على الله لا يسوغ لغيره من الشركاء ان يشرها فلما وجب التقويم لم يجز ذلك اذا ثبت
هذه فنقول الوارد على ما يجزى الوالي فلا يخلو انما ان يكون قيمة الجاهل حينئذ اقل
من الفمن الذي اختربت او اكثر او مساويا ولا اشكال في المسامحة والاكثر في الاقل
فنقول لا يجزى عليه زيادة من القيمة ويحل الوفاة على ما اذا انقضت القيمة بالزمن

محمد

يجب عليه تمام الفمن اذا كانت الجاهل من سائر الاولاد ويؤيده عليه السلام بقوله لا يشترها
ولو ارد احد الشركاء شرا فمسا واجيب السبه لم يجب عليه اكثر من القيمة لعدم وقوع تقاضي
واوصافها وفي الخ قال الشيخ في التماسه ان كانا من الجاهل من بين شركاء فشر كونهما عند احد
منهم فوطئها فانه يملك من حد يقدره الرمن الفمن ويضرب بمقدار ما عجز عن من القيمة
وتقوم الامنة في يومها ولو لم يكن بها فان كانت القيمة اقل من الفمن الذي اختربت به الرمن ثمنها
الاول وان كانت قمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الاكثر وان
واحد من الشركاء الجاهل من كان له اخوها ولا يلزمه الا ثمنها الذي تسوى في الحال وقال
ابن ادريس هذا الخبر واحد او عدة فيجب ان يراد الاعتقاد والاول ان يقال لا يلزمه ان
لهما من يسوى الحد الذي ذكرناه على تقدير ان يكون عالما بالانحراف بقدر حصص الشركاء
الا ان يكون بكنى فيخذل عندهما فليز من ما بين قمتها بكونه بكنى وليست عنه ما يخصه من ثمنها
الاول وان كانت قمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ما يجزى من ذلك
ويجزي الباقي باقي الشركاء فان كانا من غير بكنى فلا يلزمه ذلك اذ لم يجز ما قالوا انما
يملك فانه يزعم ثمنها الذي تساوى يوم جنايته عليها وغر ولها يوم سقوطه حيا لو كان
عبدا ويسقط من ذلك بمقدار حصته الثمنين ثم قال العلامة يوم والشيخ يوم عقلي في ذلك
دواير عبد الله بن سنان ثم قال بعد نقلها او التحقيق ان يقولوا ان كان عالما بالانحراف
حد بقدر حصص الشركاء وعليه من المهر بقدر حصصه ايضا ان كانت مكروهة او جاهلية
وان كانت مطهرة فذلك انك على الجاهل وسباني وان كانت بكل الزم له ارش البكران فلهما
والان تقوم عليه بنفس الوالي بل مع الجاهل وعليه تحل الزم له يقول الشيخ وما وعليه
الشركاء من القيمة ويطلب باعل الفية من حياض الاضبال الى وقت النجوم وعليه
معه الشركاء ايضا بقيمة الولد يوم سقطت ان لم يكن قد قومت عليه صلى ولو اراد
بعض الشركاء اخذها وان كانت قد حبلت لم يكن له ذلك وان لم يكن قد حبلت كان
له ذلك واخذها فتمت يوم الاخذ وفي الشرايع ان على احد الشركاء بكنى حمله بينهما
سقط الحد مع الشهادة ويثبت صحتها كما كان لا يخط منه بقدر نصيب الواجب ولا يفتي
عليه بنفس الوالي على الاصح والمجمل قومت حد حصص الشركاء وانفق الوالد من حق

ح

ع

[illegible]

فقط

[illegible]

سورة الفلق

قال سالت ابا الحسن يعني ابن جعفر عليه السلام قلت له يصلح ان اشتري من القوم الحارثة
الاشنة واعطيتهم الثمن واطلبها انا فقال لا يصلح بشرائها الا ان تشتري معهم ما
شبه ثوباً او صنفاً فتقول لهم اشترى منكم جاريتمكم فلاتنزهوا هذا البيع بل اذكروا هذا
ذلك ودعوا الكاينهم في باب بيع الغر والمخاير وتولوا في المهم في الضيق وفي شرط البيع
التكافؤ القدر على التسليم هو ما في صحة البيع لا يصح البيع عن ان يكون غير وفاء القدر
شقي حكاكا الا ان يضرها كما اذهن والمشهور وعندنا انه انما لا يصح بيع الا ان يضرها
مكاهم ونقل جعفر عنه وفيها ايضا الويل الا ان يضرها الخ مع ان لم يضره لم يكن له رجوع على البائع
لبيش وكان الثمن في عاقله القيمة لقول الصادق عليه السلام فان لم يقدر على العبد كما لا يرى
نقد فيما اشترى منه وفي الخ قال الشيخان لا يجوز بيع الا ان يضرها فان بيع كذا لا يضره
مضطاً فالعبد فان وجد العبد والاكاد من الثمن في الثمن للموجود واطلق وكذا قال
ابن البراء وابو الصلاح وسائر اربابهم وقال السيد المرتضى لا يشتري بصدقه الا ان يضره
يقدر عليه المشتري وقال ابن السكيت لا يشتري بصدقه الا ان يضره عليه المشتري
المبايع ثم قال العلامة وهو الاخر انما القدر على التسليم بشرط صحة البيع وهو متحقق
على التقديرين فيصير البيع على وجوده المتصور مع الشرط ثم قال الشيخ اللبني بما رواه سماعه ونقل
عن غيره المصنف ثم قال والكتاب الرواية ضعيفة السند مقطوعة فلا تصح حجة ولا نقل
عن الشيخين وحدثت سماعة مصدراً عن ابي عبد الله عليه السلام وهو رواية في قوله عز وجل
وفي شرط البيع من الشرع ان يكون مفاداً على التسليم فلا يصح بيع الا ان يضره او يضره
المبايع بوجه ولو لم يضره لم يكن له رجوع على البائع وكان الثمن مقابل القيمة وفي الردوس
ولو باع الا ان يضره لم يضره الا ان يضره ولو باع مضطاً لم يضره بوجه مضطاً
المن باذنه لم يضره وجوز له ان يضره مضطاً لمن يقدر على تحصيله وهو حسن وفي قوله
الا ان يضره لم يضره بوجه مضطاً الا ان يضره مضطاً من المضطاً في الاشياء
الا ان يضره بوجه مضطاً في ان لا يضره من الثمن الثالث ان تلفه في القبض
الرايع انه لا يصح البيع مع فقد وكذا شرط في العقد بغيره مع فوات وفي الشئ
الا ان يضره بوجه مضطاً اما ان يضره المشتري على تحصيله او لا ما قال لا يصح الا ان يضره
ابا واضل في الا ان يضره المشتري على تحصيله وقال القاضي يصح من غير ضمانة

مما مضى

في
التكليف

ح

س

واختاره العلامة وهو من كونه عينا مملوكة معلومة ويمكن قبضها فيجب عليها
لصوم واحل الله البيع وشاع الشيخ من ذلك لامعها مستنداً في الموضوع في رواية
سماعة وهذا الذي يعتقد علماء ما قبلنا من الاجتهاد والله وحده اعلم بالاحكام
وقد تضمن مصنفنا المملوك يكون من شركاء في اثنائه انشاء الله في البيع
بالاخذة التي يثبت بينهم الشفعة فثبت هناك وجه الشفعة في قوله عليه السلام لا يضره
شفعة بانه يجوز على ما اذا كان اكثر من شريك واحد وتضمن معتبر بانه اذا اشترى
واحدة من ثمنه في كنفه الميزان الخ وفي التذكرة يكون للثمن اذا اشترى مملوكا ان يضره
في الميزان ولا يصح له ان يضره وان يضره شئاً من مملوكه وان يضره شئاً من مملوكه وان يضره
الحديث وفي الردوس وفي كراهية الشفعة عبادك ويؤمن بشيئها قال العلامة وقال المالك
اذا بيع وفي الكيفي في كراهية الشفعة عبادك ويؤمن بشيئها قال العلامة وقال المالك
حمية عن جميل بن دراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري المملوك فباعه
لمن ما له فقال ان كان علم البائع ان له ما لا يضره لشيئ وان لم يكن علمه فباعه
من اصحابنا عن سهل بن زياد والحمد لله جميعاً عن ابن محبوب عن العلامة محمد بن مسلم
عن احمد بن محمد بن عيسى قال سالت عن رجل باع مملوكاً فباعه له ما لا يضره البائع
اقباضه فبشاه الا ان يكون شرط عليه ان ما كان له من مال او متاع ففعله فحرم عن
احد من عمن عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت له الرجل يشتري المملوك فباعه له ما لا يضره ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله
به والشيخ في القديس بابا ببايع الحيوان وروى حديثه في رواية اولنا لست احمد بن محمد بن
محمد بن محمد بن مسلم اول السند الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
والسند عن ابي عبد الله عليه السلام في رد المحتار عن ابي عبد الله عليه السلام
قال من باع عبداً وكان له العبد ما لا يضره البائع الا ان يشتري المتاع امره بوجوب الله عليه
عليه وله بذلك وفي رواية جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
في رجل اشتري المملوك فباعه له ما لا يضره البائع ان له ما لا يضره لشيئ وان لم يكن علمه فباعه
قال يصف هذا الكتاب ثم هذا انما يكون شققاً ولا يضره لشيئ وان لم يكن علمه فباعه
مملوكاً واشترى المملوك ما كان له العلم البائع به لا لشيئ وتحت في شرط المملوك ما له العلم

سماعة

محمد

مملوكاً واشترى المملوك ما كان له العلم البائع به لا لشيئ وتحت في شرط المملوك ما له العلم

۱۵۱

معاوية بن عمار وعدها فالحسن على ما في التمهيد حديث ساعده ووجه ابن سنان ثم لما بدأ الرجل
الكراهه الغلط وكذا الشرايع لم تفر بين الاطفال وانما هي قهر قبل استعمالهم عندهم ثم تركوا في ذلك
وهو الاكل والاستغناء بغير ما يوجب سبع وقيل يكون استغناء عن الرضاع والاولا ظهر في ذلك
مستند في القوي بين الاطفال وانما يتم الاستماع سنين وقيل لما يوجب مدة الرضاع فويط
سائرهم الاطفال من وعلق الحيد والشيخ في الخلاف والمبسوط التحريم وضاد البيع وهو
ظاهر الاخبار والحليون على كراهه التفرقة وتخصيص ذلك بالام وهو يقول فيفتح في القوي
وفي شرح الشرايع عند قوله التفرقة بين الاطفال الى قوله وفيما ذكره وهو الاكل التول
اجود لتماثل الاخبار والبيع غير متماثل بالنسبة الى قوله عليه في البيع من ثل
والامر للوجوب فيفتح في القوي وروى ابو نوح ان الفقه في الله عليه في الرضا
بين والده ولدهما فزله بينه وبين اخيه ونقل صحيح ابن سنان ثم قال ولهذا في الجمع
في ذلك وغيره شاهد وعده قول والاستغناء يحصل ما يوجب سبع الحاشي في هذا الخلاف انتقد
على مستأنج بصحة ولا ادعاء مع من الاصحاب انما نقلوا الخلاف هنا مقتصر عليه
وذكر جماعة من المتأخرين انه مر على الخلاف في الحاشية الا في باب الكساح وهو الظاهر وقد
اختلف المتأخرين ان يفتي بتقدير ولدته ففي بعضها سبع مطلقا وفي بعضها مدة الرضاع وبكل منهما
قابل وجع جملة غير الرضا فانما يحمل السبع على الاثني والحليين على الذكر فانه نسبة الحاشية
الاثني الى رتبة الاثني زيادة على الذكر والامه لو كان طالع بعضها اذ اعاد بعض وهذا هو
حيث كان ذلك حكم الحرة فليكن في الرتبة كذلك لان حقها لا يزيد على الحرة ولان ذلك في
القهر الامه في كون الولد معها في نظر الشارع وفي التامه ذكره الشرايع بين الاطفال وانما هو
يستغنى واحدة سبع سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاع منهم ومنهم ومنه وفي المذهب هذا
مثلان الاول هل التفرقة مكرهه او حرمه في الاول لا الشك في ما يعقبن التفرقة
ابن ابي ابيان ومصنف العلامة والشافعي قال في باب سبع الحوا من التامه وفيه قال المصنف
وسلا واربع على وطء الحرة في جميع مقامه في الشفعة كما لا يوجب ونقل دليل كراهه
تقدم في الخ من قوله عليه السلام الناس سلكون على اموالهم ودليل التحريم الاخبار المتقدمة
قال الشافعي في التامه الذي يقول ما يجزئ التفرقة او كراهتها فتقول الخلاف هنا مع على ذلك
فصله الحاشية وان ابن الحزم جعلها سبع سنين في الذكر والاثني والشافعي في التامه الحواين

اشترى في مال وديار غيره وكان من المال دين وعين قال احمد صاحب المصنف ان مال والدين
الدين وعليه الموت قال لا بأس بالاشتراط ما كان شرطاً لغيره كما قاله ود الخليل في غير
صفوان بن يحيى عن ابي جعفر قال لا بأس بالاشتراط على المسلم ان يشرط له ان يخلع على الساجد
فيقول الله اشهدوا بضعاً من اهل البيت فيخلعوا عليه قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
من الشيعة فيقول الله اشهدوا بضعاً من اهل البيت فيخلعوا عليه قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
عليه السلام فيخلعوا عليه قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالاشتراط على المسلم ان يشرط له ان يخلع على من يشاء
طعامه من ثماره فيخلعوا عليه قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
ما عدا ذلك ولا عني فنهياً بذلك قال لا بأس بالاشتراط على المسلم ان يشرط له ان يخلع على من يشاء
اداء الامانة في بابه على غيره ما لم يخلع فيه فاما ما ذكره بعض من الحديث من انما قال
لا بأس بالاشتراط على المسلم ان يشرط له ان يخلع على من يشاء قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
لغيره من غير ان يبين ذلك قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
ازمنة عليه وما اخل به من شرطه ان يخلع على من يشاء قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
وساقى فيه اجار هذا البار الله عن رجل في بابه لغيره وروي في بابه لغيره
وهو عنه او الحسن بن سعيد عن ابي جعفر الخليلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
ذاتة فلم يكن عنده ثمنها في رجل من اهل البيت قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
عنه ففقت الذاتة قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
روي في الرجل عن حماد عن الخليلي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين اشترى في مال لغيره
رجلاً فكان من المال دين وعين وساقى في حديث جابر بن عبد الله في رجلين اشترى في مال لغيره
محبوب عن ابن ديار في رجلين اشترى في مال لغيره وفيه قال لا بأس به من شرطه ان يخلع على من يشاء
لا ينبغي للرجل ان يشرط له ان يخلع على من يشاء وفي المذكرة في اهمية الشريعة لغيره
في الرجل الواحد على سبيل الشيعاء وفي المذكرة في اهمية الشريعة لغيره
فصاعداً في الحق على سبيل الشيعاء وفي المذكرة في اهمية الشريعة لغيره
فالكسابة الشيعاء اما الكسابة فيقول الله وعلوا انما غنمتم من شئ فان لله حصة والدين
والدين القريب واليائمين والمساكين ومن السبيل اصناف الغنمة اليهم وجعل المصنف

في المذكرة

بين الاصناف المذكورة في قوله تعالى واذا فاكروا من ذلك فمخرجكم شرهما فقال تعالى وان
كثيراً من الخطاء ليس في بعضهم على بعض الا الذين امنوا وعلوا الصالحات والخطاء لغيرهم
في امثال ذلك ولما السنة فقل من طريق اخر انما صححه في عام من العلم وحدث حسين بن احمد
والاخبار في ذلك كثيرة من طريق العامة وطريق الخاصة وانما الاجماع فانه لا خلاف بين المسلمين
في جوازها على الجملة وان اختلفوا في انواعها وفيها ايضا الشريعة على اربعة انواع شريعة العباد
وشريعة الايمان وشريعة المنافق وشريعة الجوه وفيها ايضا الامتناع من انواع الشريعة
شريعة في بيتنا ان شريعة العباد لا يجرى عليها اجزاء في جميع كمصارفها اما شريعة الايمان
فقد اناها بالجملة سواء اتفق عليها او اختلفت فان يكون كل واحد منهما ويستبان في فعل الخطا
او يكون احدهما خطا والآخر طاعة او يعمل كل واحد منهما في نفسه ويكون احدهما خطا والآخر طاعة
كانت الصلوة البدنية في مال المملوك وفيه قصيد بالامام كالاخطايا والخطايا في ذلك
وفيها ايضا وشريعة المناوضة عندنا بالطلوع وليست الاصل في الشرع وفيها ايضا وشريعة الوجوه المملوك
قد علمت وشريعة الايمان ثم قال فان من احداهما الاخر في الشريعة فاشترط لها وقع الشريعة عليها
وكما نأشركين لا تترك لها شريعة باذنه ويستطيعه اعتباراً وشريعة الوكا له لما رواه ابو جعفر
وقال جابر بن عبد الله عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى في مال لغيره
والجور وغيره لغيره من مال لغيره اشترى في مال لغيره اشترى في مال لغيره اشترى في مال لغيره
المالين وعلو الامتياز بينهما عند علمائنا اجمع فالاخطاء في حق الشريعة وفيه الخطا على
وفيها ايضا الشريعة عقد بغيره من الطرفين وليست من العقود الا ذل بالاجماع وفيها ايضا
قد علمنا ان الشريعة من العقود تجاز من لكل واحد منهما اخيراً او الرجوع في الاذن والمطالبة
بالقسمة لان الانسان سلف على ما كان له المطالبة بغيره من مال غيره وفيه وفيه
لاحد هامطاً لغيره بامانة واسر المال بل يقتسمان الاخران اتماماً ليقف على البيع ولا ينبغي
في الشريعة ولو كان بعض المال في يديها والاخر في يديها فاقسمت في يديها والمغايبة عنها
في المقبوض ومن الغايبة على الناس في نقل حصة في حصة المصنف في الوجوه على الاذن
عبد الله بن مسعود المصنف سائر حصة من بينهما ما اذن من ومنه الاخر في مال غيره
ما عدا ما معاوية بن عمار قال عبد الله بن مسعود وفيها ايضا المطالبة الشريعة فيقبض على الرجوع
والحرمان على قدره من الاموال لانه ما لها مكان بينهما على نسبة المالين وكذا الاصل

لما لم يتعد ذلك يوجب على السائل ان العاصم يجوز دفع عوضه من احوال الصل للمفوض بال
اجازة فاذا اجازوا في المصداق والصلح وشرح الفواعل عين قولوا لغيره مسرور في قوله
في نقد استيعت هذا الحكم ورت بهروا بتركيب الثبات وهو مخالف للفواعل عد
المقر من وجود الاول وجوبا اذ على الباع والراعي فانه قد تغير مالك ولا بد من غير
يكفي في ذلك مال الغنيصوم ايراعده رخصا عن ذلك في شرح الاشارة بان الباع
يرغب كونه راد وبه اقدم ونحاط لطلبه في الزمان خصوصاً مع بعدوا والكفر ولك ان تقول
احد الامرين لا بد ان كانت شريطة البيع صحيحا من الاول وان كانت بعد وان لم يكن
القبض والرجوع للميراث لا يقتضي جواز تسليمه في يد الباع وجب عليه التوبة ذلك فان لم يكن
الميراث ما يملأه المال والحكم ولهم ان يقولوا انما يتبادر هذا التوجيه لاحقا
ان كانت حجة نفس المسند والا طرحت ولا يلتفت الى هذا الشافعي ان استعاده
فالمشدد في البيع كما في قوله في بيعه احد من غير اخذ لان ما يملأه المال كما
في الدروس بانما لم يجرى في الحقيقة والصلح صارت حجة احترازا على الباع في بيعه
مال يحتم احترازا احتيازا ولكن ان تقول الاحتراز يقتضي ضمانه ولا تفاوت وفيه لا بد
الاحتراز حجة واقعية وانما لم يملأه الحزم حقيقة فهو حجة احترازا على الباع في بيعه
يرجع على من لم يملأه الباع في البيع ولا يشترط حقيقة الحال ان كل ما به معلوم في البيع ما لا يوجب
احدا المعلوم على المعلوم الاخر على الباع وفي شرح الشارح عند قوله في بيعه ما يملأه
من ارض الصل في قوله وكان شريطة ان القول الاول للشيخ دم وناشره وروسته
روايت بتركيب الثبات عن الصادق عليه السلام والقول الثاني لا بد من غير الرجوع للميراث
على اصله فثبت لاهول المذهب وحجته في ما على بايعها وليس بالكل ولا دكر الميراث
في ثمنها مع انصاف المولاهما وان لم يرعوا اليه فكيف يوجب من غير
الاعتد وهذا مع جملة احوال السكك الموجب لملأه العمل روايتان وانقصت الاموال
ونقلنا استقر في الدروس من العاين انما يتروا اعتد بعد الانكشاف في قوله
وهذا التعليل يقترب للنسب ويوجب له حيث يكون القهر والحر في الانكشاف في بيعه ما يملأه
لذلك لان التكليف بالبيع بان لا يقتضي جازا البيع كما في قوله في قوله فثبت انما هو الشارح
الطريق في ما يوجب علنا ومن ذلك ان السكك يقترب الى العقل لا لتقليل عمله بمعدلة

فان قد استسخت وعليها الشيء وانما عرفوا بالملكون لاكتنى لهما المملوك وتبعوا في المملوك
 بوصولها الى اربابها والادوية الموصى بها لعل ان البائع يكلف ردها الى اصلها لا ان يتركها
 اولاً وتؤتى بهن عليه واستعفاها جميعاً حتى لا يترتب من وجوبها جواز الاستعفاء من الموصية
 بها المحقة بغير ابطالها وصحتها اختاروا فيها من وجوبها باعاً غير من المحقة وجعلها كالمالك
 عند بيعها في البائع ولكلها والمعلم الحق ان ذلك جبراً لا اقل قول الشيخ في ثبوتها بغيره من المصنف
 والثاني قول ابن مرسى قال قلت له ليس هو ردها الى الحاكم من راس ولا يجوز له التمسك فيها
 لهما مال الغير نظيره الى الحاكم من راس فليس البيع من وجوبه سبيل لثبوتها من الصادق عليه السلام
 وانها قد تضمنت حكمه من ايفاء المصل الا قد تضمنه على البائع وهو موافق له وان كان استعفاها
 بها فمن يكف يجوز استعفاها لغيره غير انه لم يكف بغيره كما عرفت من قوله تعالى انما البيع
 وقيل انما التمسك من المعلن بغيره وانما الباع بعن الاقل فترجع على ما عرفت على البائع
 ردها الى اربابها الا ان كان رداً بغيره عليه او ثانياً في ردها الى البائع او ثانياً في ردها الى البائع
 باسند والشيء من حق المالك ردها على غيره في المثل لا يفسد في المثل الاصل في اربابها
 بما عرفت فلو كان التمسك بان البائع عليه ردها الى اربابها لكان لاداءه التمسك على تقدير
 عدم سقوطه به او التمسك في التكليف بان كان ردها عليه ما لم يرضى له في المثل او لعل
 في تقديره عند مال المسلم على ان الصك انما هو اداءه لا الوضو في كسبه على تقدير كونه
 معاهداً او مسلماً الا في تسليم الاول من وجوبه في صاحبها التمسك ونظر كلام صاحب المتن
 في وجوبه الى ذلك كما يكفل البائع ردها الى اربابها كما تكفل استثنى انما كلفها ما لا
 حصل به من بعض رضا ولا علم من مال كره يجب عليه ردهه الى اربابها في البائع وما عرفت
 فهو مطالب بالرد والملك لا ان يكتفي بهذه اليد وان كان الغاصب في الغاصب على رد المثل
 الغاصب لو عذر المالك وجوباً لربها اجماعاً الا ان ذلك البائع امان يكون صادقاً ولو كان
 لا يجرى في رد عليه حياته وعدم امانه في رد بيعها انا انما هو باطل وان كان لا يجرى في رد
 لانه ليس وكذا لعل المالك والادوية الموصى بها ان يقول بذلك في كل بيع فلهما تحت وجوبها
 اجماعاً الثالث قول في الاستعفاء ان جميع من حق التمسك وجوباً كما عرفت لا يفسد ردها
 الى ذلك المالك ولا يفسد ردها في رد المثل في المثل وان كان البائع ولا اصل التمسك في رد
 عليهم القيام بشرائط الرد في رد المثل وان كان في رد المثل وان كان في رد المثل وان كان في رد المثل

[illegible][illegible]

من وجبات الرضا وان امكن وفاء به
عن ابائنا واما على ابن سعد بن اشهم فانه

[illegible][illegible]

اشترت فلا اشترى الا بعد
معها اشترى اخر فان خاست القبر
واس المال الا اخره في

年
月
日

الشيء في إثباته إذا ما عدا خلاف ذلك فلو قلنا لا بد من شرط كان على ما
شرطه وكذلك الحكم بمعد الخلل من غير التواضع وكما قال المبدد وقال ابن ادريس قصد الشيء من
ذلك ان الشرط للبايع لا قدمه كذا لا ما يقتضيه بالبيع ولا اعتبارا عندنا بما لا يبرر الا في الحرة
ما سده قولا في الاصول وفيما شرع في البيع الا ان يشترطها المشتري سواء اشترط في البيع او لم
تلق في الشيء فالتعدي البسيط اذا ما عدا القطن وقدر جوزه فان كان قد شق في القطن للبايع الا ان
يشترطه المشتري وان لم يكن شق فهو المشتري قال ومعد الخلل والقطن على فاسد ما
يكون شقة بائنه الا في كاهم ولا في ورد كاهم والذين وما اشبه ذلك فاذا باع املا فان كان
الشرط قد وقع في البيع وان لم يكن قد وقع في المشتري الثاني ان يقع الشرط في ورد فان
باع الاصل بعد خروج ورد ما فان تناخر الورد وظهر الشرط في البيع وان لم يتناخر الورد
ولم يظهر الشرط ولا يضر في المشتري الثاني ان يقع الشرط في كاهم كالجوز والورد فاذا دونه فترى فيه
اذا تضرع في الشرط للبايع اقل من ما يقصد ووجه كقولنا ورد والبايع من فاذ باع الاصل ان
كان وردة قد يقع في البيع وان لم يكن يقع وانما وجهه في المشتري وتبعد عن الباع على
ذلك وان شرط ايضا في الحكم للخلل والشرط في كاهم كالجوز والورد فاذا دونه فترى فيه
والذي دم لنا الاصل في الشرط على البيع في كاهم كالجوز والورد فاذا دونه فترى فيه
التي ذكرناها ولا يبقى الباقي على الاصل في الشرط في كاهم كالجوز والورد فاذا دونه فترى فيه
في البيع الا بالشرط وجب على المشتري ايقاها الى وان طوعها وما جددت بعد الان في المشتري
وفي التنازع ولو باع الاصل من الخلل بعد ان يبرق لشرط للبايع وكذا التي بعد ان تقاد الشرط في المشتري
المشتري عليه فيقترها الى وان طوعها وفي الشرط عند قوله بعد ان يبرق في التنازع للبايع
قوله على الله عليه والله من باع بخلافه يبرق لشرط للبايع ولتقن الكل على ان دلالة التنازع
حيث وموتها في التنازع لشرط على المشتري في ما يبرق في التنازع الى وان طوعها وما جددت بعد الان في المشتري
تخالف في الحقيقة وفيها بين الاثر في بيرة المصلحة يقال ومننا القضاة ويرى فيها هي واحدة وموت
والاسم الا بالشرط والمادة الصالحة ونقل الحديث من باع بخلافه يبرق في التنازع
للبيع الا ان يشترط المبيع وفي الدروس ولا تدخل التنازع قبل التنازع يبرق في التنازع
الخلل ولا في الخلل الا ان يشترط المبيع وطو الشرط في الحكم في العارضات ووافق عدم دخوله في
غيرها كالمدة وجوب البيع في عين ماله عند التنازع وفي دخول الورد قبل انقضاء التنازع

منه

في بيع الاصول خلاف ما دخله التنازع في ظاهر كلامه وبعد الخاضل وادخل التنازع في بيع
نيل الورد وبعد التنازع وان شرطه يمنع للمبايعون ذلك وهو ان يبرق في التنازع باع من دفع
غير ارضه او يبرق من التنازع في كاهم كالجوز والورد فاذا دونه فترى فيه
سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى الخلل ليقطعه للورد فيعبر لرجل ويدفع الخلل
لو يقطع فقدم الرجل وفد رجل الخلل فقال له الرجل يبيع به ما شاء الا ان يكون صيا
الخلل كان يستقبله ويقوم عليه وفيه باع في التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
من محمد بن ابي يونس عن زيد بن اسحق عن هرون بن حمزة عن النعمان قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل يشترى الخلل ليقطعه للورد فيعبر فقدم الرجل الخلل قال هو الا ان يكون
صاحب الارض سقاها وقام عليه وفيه باع في التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
وان اشترى رجل الخلل ليقطعه للورد فيعبر فقدم الرجل الخلل ليقطعه للورد فيعبر فقدم الرجل الخلل
لحواله الى ان يكون صاحب الخلل كان يستقبله ويقوم عليه وفيه التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
اجلها من كذا رجل الخلل ليقطعه للورد فيعبر فقدم الرجل الخلل ليقطعه للورد فيعبر فقدم الرجل الخلل
خلف النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله وفيه باع في التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
اذا اشترى رجلا على ان يقطع ما جازا فترى فيه له وود صاحب الارض فان كان صاحب
الارض ممن قام بشرطه ومراعاة كان له اجرة المثل قاله التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
قوله ابن الجنيد واجتمع بين ابي يونس في التنازع وقال ابو ادريس لا يبرق صاحب الارض اجماع على
التنازع والمراعاة لانه متبرع بذلك الا ان يبيع صاحب الخلل يكون له اجرة المثل ثم قال العاصم
وم التنازع وم يحول في ذلك طوا وانه هرون بن حمزة النعمان ثم قال ابا عبد الله عليه السلام
الشرط ولا اثر في كاهم كالجوز والورد فاذا دونه فترى فيه صاحب الارض لا
لا العمل والمصلحة فلا منا وعد كثيرة منها في الدروس ولو اشترى رجلا ليقطعه للورد فيعبر فقدم الرجل الخلل
الشرط الا ان يشترط التنازع الى وان طوعها وفيه التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
فاشر هو المشتري عليه اجرة الارض واجرة مالكها ان سقاها ووداعه ولم يشترط التنازع في التنازع الحسن بن محمد بن
واشترط ابن ادريس ودواية النعمان مطلقه خانه ففهم جميعا في التنازع الحسن بن محمد بن
عبد الله عليه السلام ان الخلل با بصره فابعد واسم النعمان في التنازع الحسن بن محمد بن
الكلين وم فاب بصر النعمان وشرها وبدا شق الكون في التنازع الحسن بن محمد بن

مکمل

تتميز
والحاجة

من ما وجدته الشيخ في التفسير في الصحيح انما هو باب الغمر والحجارة والكلبوم في باب احد
والحجارة من بعض بنو شعب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الآخر ما قد
كفره وله تحل في حياته فيقتل اعطى تحلك الاخرة وفي التذكرة يجوز بيع الثمرة بجميع الغرض
الايمان الا بالثمة وهي المزاينة وبيع النزع كالك لا الحب وهي الحاجة هذا هو الذي
الحاجة والمزاينة والحاجة ما عرفت من النقل وهي الحاجة التي نزع سميت بحاجة الحاجة بان
وتحل والمزاينة ما عرفت من الزين وهي الذبح سميت بذلك لانها مبنية على التقنين والغرض
فيما كان فيه من الحب ذنبه والغرض ايضا هو ذنبه او الاصل في بيع الحاجة والمزاينة
النقص ووجهه ان النقص على الله عليه واله فهو من الحاجة والمزاينة فالحاجة ان يبيع الرجل
الزينة بما قد في من الحاجة والمزاينة ان يبيع الثمرة بمائة ذرة من ثمر وهذا التفسير ان كان من
على الله عليه واله فقد ان كان من الزينة فهو يعرف بتفسير ما عرفت ولأنه يجوز الحاجة
بيع مجبته ووجهه ان كل بيع لم يزد فيه الا حصة بل هو الغالب للذوق الشاوي فيها
انما عرفت ان الحاجة هي بيع الحاجة في سبيلها بالحاجة التي هي حصة الارض والمزاينة بيع
على من التخل بالثمر حصة الارض فيها الباهل فيبذل في الحيا حصة والمزاينة انما ذ التخل
ام لا قيل فيكون التخل هو الباهل الحصة الشاوية في التسلاب يجب منها سبعون ذرة او سبع
مرة التخل الشاوية عليه ثمن منها يجوز بيع كل ثمنها بقرص موصوف على الارض من غير التخل
ويجب موصوف على الارض من غير التخل واصل ما عرفت من التخل واصل ما عرفت من التخل
قال سالت عن الرجل يكون بينه وبين التخل وساق اخرها فتمت التخل احدث بعقوب شعيب
ومعنى التخل ان يبيع الرجل ما له من التخل وبيع ثمنه تحلك هذا الذي فيها بقرصين من ثمن التخل
قال وقال بعض علماء الايشية ذلك بل يحرم بيع الزرع بالحاجة الموصوفة على الارض وبيع
الثمر في الحاجة بالثمر الموصوف على الارض من ثمن التخل كل واحد منهما بيع مال الزمان حصة من غير
تحقق المساواة والعباد الشرف لانه لا يباع فيها الكيل ولا يكره في الحاجة والتسلاب ولا يكره
على من النقل والتميز والتخل لا يكره ان يكره كل واحد منهما على وجه الارض ثم قال ومنه انما لا يكره
لا يثبت الا في الكيل والمزونة ولا يثبت من الثمرة على من النقل والارض ان يبيع في التسلاب على ان
موصوف في ذوق ابن سباط عن ابي الصباح الكذا في ونقل حديثه في الخ يحرم بيع الثمر بقرص
بالاجام والتخل في التخل في الحاجة والمزاينة بيع الثمرة في ذوق التخل بالثمر في ذوق الحاجة

نفسه
مكرر

بيع الزرع

بيع اذبح بالحاجة من ذلك وقال في الحجة لا يجوز الحاجة الموصوفة في التخل في العقد
فيما عرفت واشتد محبت من حنسه او من ذلك السبل وروى ابي عبد الله ان لا يجوز بيعه
من غير ذوق السبل فانه يجوز ونقل عن بعض سادات اهل الحجة لا يجوز بيعها بقرص من حنسه
على كل حال واليه ذهب قوم من اصحابنا والمزاينة بيع الثمر على من التخل بقرص موصوف على الارض
اصحابنا من قال المحرم ان يبيع ما على من التخل بقرصه فانه باطل فلا بأس وقال في البسوط
بيع المزاينة والحاجة بقرص بالاجام وان التخل في ذوقه فانه باطل فانه باطل فانه باطل فانه باطل
يعتقد فيها الحب واشتد محبت من ذلك السبل ويجوز بيعه بقرص من حنسه على ما عرفت
في بعض الاشباه والارواح ان لا يجوز بيعه بقرص من حنسه على كل حال لانه لا يثبت ان يوثق على
البا والمزاينة هي بيع الثمر على من التخل بقرصه فانه باطل موصوف على الارض فلا بأس ولا بأس
ان لا يجوز ذلك في ذوقه فانه باطل بقرص من التخل بقرصه فانه باطل فانه باطل فانه باطل
التخل بالثمر كذا في ذوقه ولا يجوز بيع الزرع بالحاجة ايضا لا يكره ولا جازا فانه هذا هو الحق
سلاط الحيا فانه موصوف على التخل بقرصه فانه باطل فانه باطل فانه باطل فانه باطل
سواء كان بقرص منه او من غيرها وقال ابو القاسم ولا يجوز بيع الثمرة في ذوق التخل بقرص ولا يثبت
فيها ولا يبيع الزرع بقرص ولا يثبت بقرص ذلك بالعين والحق ولا يكره البهرج قولها في كمال
مثل قول الشيخ في التمهيد والثاني في الحجة في البسوط والتميز من ادعية والتميز
في البسوط ثم قال العلامة وم ومعنى التخل هو على الأقل بان الاصل الاذابة وموصوف قوله في التخل
ومعناه ابو القاسم الكذا في ذوقه فانه باطل بقرص من التخل بقرصه فانه باطل فانه باطل فانه باطل
اصول والله لا يثبت من ثمنها لانه بيع اصل الثمر بالآخر وهو مكملان ولا يثبت المساواة بينهما
فكان حراما بشرط هذا البيع التساوي في العقد ومعناه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله ان
ابي عبد الله ونفاذ حديثه مع حديث عبد القيس المصروف وجاب عن الاصل بانه انما يباع اليه اذ
دليل بقرصه ومن اعوم التخل منه سلطان لكن الثامر مقدم ومن الحديث منع مائة سنة فان في
الحسن من محمد بن سنان وهو موصوف سألنا ابا عبد الله في بيعه على البيع بل هو مال موصوف من التخل
نسيغاه ونحن نقول يجوز ثم قال وهذا هو النسيغ فان لم يكن موصوفه من الاثم فانما هو في ذوقه
التميز بقرص بقرص في ذوقه فانه باطل بقرص من التخل بقرصه فانه باطل فانه باطل فانه باطل
التميز في التخل بقرص من التخل وهو الاثم وهو يكره فان في ذوقه فانه باطل بقرص من التخل بقرصه فانه باطل فانه باطل فانه باطل

وہ کھانا کھیتے

2

جسدها من ان لا يمكن ان يتساوى الصافي والغير في انفسه فيجب ان يكون
المساويين ولما ادناه ابن سنان في التقيم ونقل الحديث كما في المتن سيب ثم قال ولو سبغ بوزن
المختلوش فانه يجوز اذا تساوى من غير الصافي في مقابل الفضة اذا ثبت هذا فانه لا يجوز
انفاق الامير بانفسه وانشاء حاله الا ان يكون معلومة التعريف بين الناس لا سيما له
على الفضة الحرم ولما رواه العنق بن الجعفي ونقل حديثه ثم قال سبغ الاضباع والبيضاء
فلما باس لانفسه الفضة ولما ادناه على ابن سنان في التقيم ونقل حديثه المتضمن قال لا يعلم
الاسم في سبغ ثم قلنا وكذا اذا كان يجوز بين الناس لانفسه الفضة ايضا ولما رواه
عبد بن مسلم في الشيخ من الباب عليه السلام ونقل حديثه المتضمن جاء رجل من سجستان وفي
النفقة والمختلوش سبغ بغير حسنة ان يحصل له في الاجازة حسنة بشرط زيادة التسليم
في مقابل الفضة ولا يجوز انفاقه الا اذا كان معلوم التعريف بين الناس فان جهل وحيث
ابا من في سبغ الفضة بالانكسار هو الاسم وعند قوله ولا يجوز انفاقه الى اخره المراد انفاقه
بعده والشره بمنزلة ولا يشهد في انه اذا كان معلوم التعريف بين الناس عقلا رعا فيه من انفسه
او عقلا رعا فيه باعتباره من انفسه من الصافي والغير واطلاق عبارة التقيم في التماسه على وجه
ابا من على العمل بغيره بين الناس لانفسه الفضة اذا كان معلوم عا على ذلك ولما رواه
محمد بن يحيى عن الباب عليه السلام ونحوه ايضا من انفسه في عليه السلام فان حصل صرير بين الناس
فلما يعلم مقدار ما ينفق من الصافي وجب ابا من والآكام فشاها وما دعيه ابن سنان عن انفسه
عليه السلام وغيره اذا عرفت ذلك فالمراد من ابا من اظهر حاله حيث يتبين فكل شيء في
يقول هذا مختلوش اصله ان يقول عليه من الفضة كذا ومن الناس من لا يعلم في ذلك لا يعرف انفسه
ان كان باس بغير حسنة ما ينفق من غير حسنة من الآكام يعلم المسلم من الزيادة مع بوزن حسنة
كفي قول ان ينفق فشا لان ذلك لو سبغ بغير حسنة اذا كان قد مر الفضة بغير حسنة لا وفي المطبق حواله بعد
في غير الحسنة والجهالة وان كان انسان الى انهم منها جها لعل من البائع والشرى لا ينفق
مع جهالة احداهما ولا لهما منعت حيث منعت وجدت ولا يخفى ان الفضة المعتر هو ما يكون له
بغيره دون ما يملك كايته في التذكير وفي التبراع واذا كان في الفضة عشق لم يربح
الا بالانكسار بغير حسنة وكان الحول ذهب ولو لم يربح بغير حسنة لم يربح حسنة مع زيادة فاقبل
الفضة في التبراع والظلمة في احداهما ان يربح بغير حسنة الا ان يعلم مقدار ما ينفق من الفضة عن غير حسنة

في التبراع

في التبراع الفضة في الارشاد والمختلوش من التقيمين بانه بالانكسار من جعل الفضة مع عليه
يجوز انفسه من زيادة فاقبل الفضة وهذا سائل المسئلة الاولى في مقابل ابا من في التقيم
بالفضة سبغ من التقيم سبغ الفضة عن ابا من من الفضة السبغ قال الفضة بالفضة سبغ
زيادة وكذا الفضة من التقيم والمختلوش في التقيم وحدث الوليد بن يحيى قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول ان الذهب ما لا يقبض والفضة بالفضة الفضل فيها هو ان انكسر وفي العنق
الاول من محمد بن الحسن بن الشيخ قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبتذل انفسه
بالانكسار وزنا بغيره فيقول انفسه لا يزال ذلك حتى يتبين يوسف بن يحيى بن علقمة وزنا بغيره فقال
لا بأس به قلنا ان العنق انما يقرب انما يقرب منفسه اليوسف بن علي بن علقمة فقال لا بأس به ويصح ان
يبيع سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبتذل انفسه بالانكسار وزنا بغيره فقال لا بأس
وفي التبراع ولا يجوز انفاقه بالفضة الواحدة ولو انفا ايضا ويجوز في الجنتين ويتوفى
وجوب التبراع المصدق والمكسور وحيد الحق بغيره في التبراع ولا يجوز انفاقه
في الجنتين الواحدة منها ويجوز في التبراع والبيوت في اعتبار انفسه في التبراع والمكسور والمصدق
وفي التبراع والجنتين والرواة والضيافة وانكسر لا يجب الا بغيره وفي التبراع المصدق
ولا يجوز انفاقه في الجنتين الواحدة وان كان احداهما مكسورا ورثا في الارشاد ولا يخفى
الجنتين وجب التساوي في ذلك وان اختلفا في الجنتين والرواة ورواه في التبراع واذا اختلفا في
الاختلاف وفي شرحه ولعل دليله ذلك الاجماع المستند الى الاخبار من جهة الجنتين
وما تقدم في الباب من يحيى بن محمد بن مسلم وحدث الوليد بن يحيى التبراع في التبراع
عن الجنتين من الرواية منه وحدثه انما لا يخفى وكذا المصدق وانكسر ولو باع انفسه من جهة الفضة
باحد التبرعين وجب التبراع بين التبرعين لان اصلها بغيره من التبراع وانكسر وحدث
عنه هو جنتين وكذا جنة الجنتين بالفضة السبغ مع زيادة الفضة ونقل ما يربح اهل الخلاف
الى ان قال لان التبراع انما يثبت مع زيادة الفضة ولا يربح الا بزيادة الفضة ولما رواه ابو بصير عن ابا
دق عليه السلام ونفا حد ينفق مع يحيى بن محمد بن الحسن بن الشيخ قال ولو لا انفا في الجنتين لما جاز ذلك
اذا ثبت هذا فاذا اختلف الجنتين جاز انفاقه في الجنتين اذا اختلف الجنتين فيكون كيف سبغ
ولا ان يجوز بن مسلم سالت عن الرجل يبتذل الذهب بالفضة فبئس قال لا بأس به بل يبيع
ثم قال انما اذا اختلف الجنتين لا يجوز انفاقه في الجنتين في العنق كما قلنا الله يجوز بغير حسنة

الكلية والكسر

المجهر بقرينة مشافها وبالاختلاف في اللون باعده عن زيار حبيته ومائته دينار حبيته بمائتين
 حبيته او رتبة او وسط جان غلظتها **الذهب** في باب الصفوف من الكافي ص ١٠ عبد الرحمن
 الجبار وهو علي بن ابراهيم عن ابيه وحمزة بن اسحق عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابي
 عمير عن عبد الرحمن بن الجبار عن ابي عبد الله عليه السلام في الاستبرج بقرينة بالفضة قال اذا كان
 الغالب عليه الاستبرج فلا بأس به وفي الباب المذكور من الكافي علي بن ابراهيم عن ابيه عن حميد
 بن مرزوق عن يونس بن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سائنة من جواهر اريب وهما
 خلص كان يرضى عنهما ان يسمي الرجل بغير الذهب المسماة فقال اذا كان الغالب عليه الاسم الاستبرج
 فلا بأس به ان كان لا يرضى الا بالاستبرج ورواه الشيخ في التهذيب الاول بالسنن الجبار وفي
 التهذيب جواهر الرصاص وان كان فيه فضة فليست بالفضة ربيع القياس بالذهب والفضة
 على ذهب ليس ولا اعتبار به غير مقصود الله في البيع فاشهد الخليفة على سقوط
 الجحيد ان واداه عبد الرحمن بن الجبار ونقل حديثه عدة في الحسن على ما في التهذيب
 وقد تقدم في الفقه جميع ابن شاذان وعن المشكره داود بن داود والشافعي والارشد
 ان المتكسب من المتقدرين يباع بالاطم مع حصول الغش ومع عدمه يجوز فبما يرضى به وان تقابل
 الغش وعن شرح الشرائع وشرح المواضع نقلا عن المشكره ان الغش المجتزئ هو ما يكون للغير
 دون ما يشترك وفيه قال الشيخ في التهذيب ولا يجوز بيع الفضة فان كان الغالب ان
 ذهب والفضة او غير ذلك الا بالذات اذا كان الغالب الفضة فاصح وان كان الغالب
 الب الذهب والفضة الا ان كان لا يجوز بيعه الا بالفضة ولا يجوز بيعه بالذهب فلهذا اذا لم
 يحصل العلم بمقدار كل واحد منهما على تحقيق وان تحقق ذلك جاز بيعه بالذهب مع كل واحد
 منهما بجند مثلا على من غير فاضل دينه انما اعلم ان من الجيد ان قال اذا اختلف الغالب ان ذهب الفضة
 لم يجز ان يشرع في الخط فاحدهما وان كان احدهما مختلطاً بالراس او صاف فان كان مختلطاً
 جاز ابتداء الفضة بثمنها واستقال الغش واذ اختلف المختلط فبما يرضى به بان يوجب الذهب
 في الثمن من الغش من السلعة والفضة من الثمن من الذهب مع السلعة جاز وقول يرضى
 عليه والله يبيعون الذهب بالفضة ولا يبدل كعنه شتم معي وروى كذلك في الاختلاف والاعتراف
 والزيادة والفقهاء فان كان الغش المختلط فاحدهما لاحكم له فاضل الا سراً كالا مريب الزينة
 فلهذا لاحكم لها جاز شرعاً وبقرينة ودون ذلك ولو كان هذا حكم الذهب والفضة وغلب احدهما

ان كان مختلطاً بغيره من الثمن
 او القياس او ان كان مختلطاً
 او لا بالذات ان كان مختلطاً

سوان مثله فان كان بغيره من غير هذا الحب الى وفي الشرائع ويجوز بيع جواهر الرصاص والفضة بالذهب
 والفضة وان كان فيه بغير فضة او ذهب لان الغالب غيرها وفي شرحها لا يشترط العلم بالذات
 عن ذلك البير لانه مختلط وانما يجوز بيعه بالذهب فاشهد الخليفة على سقوط الجواز والحقنة
 عبد الرحمن بن الجبار عن الصادق عليه السلام وفي الشرائع وبيع جواهر الرصاص والفضة بالذهب
 وان كان فيه بغيره من ذلك **الذهب** في باب الصفوف من الكافي ص ١٠ عبد الرحمن
 بن الحسين بن سعيد عن عبد الله بن يحيى عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
 عبد الله عليه السلام عن الجواهر المختلطة من المعدن وفيه ذهب فضة وسائر جواهر فبما يرضى به
 في البيع فقال ان ذهب والفضة جميعاً عدة من الجواهر من المعدن او غير ذلك فبما يرضى به
 في البيع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما يكتسب من الشرب فابعد فما صنع به قال
 لا يكتسب به فان كان له اهلته قال قلت فان فيه ذهباً وفضة وحديد انا في بيعه
 بعد بطلان قلت فان كان في شرب مختلطاً عليه منه قال نعم ورواه الشيخ في التهذيب في باب
 بيع الواحد بالاثني وما يجوز منه وما لا يجوز وفي الاول ابن عمر بن الخطاب عن يحيى وفي التهذيب
 من اب سعد بن احمد بن محمد بن يارح باحتساب احتياطاً وخبر من ابن ابي وجهاً يبيعها بغيرها
 بكل من يبيعها في غير جنسه والاصل على العقل على الفضة مبداء اسكن ولما رواه ابا عبد الله عليه
 السلام عن ربه عن الصادق عليه السلام ونقل الحديث الاول وفيها ايضا في باب الصبي غلظته يبيع
 بالجوهرين معاً ويجوز غيرها الا باحدهما مختر من ابن ابي اذنا في باب معدن احد الجواهر
 وراي بيعه يفتقر بقرينة لان اربابه لا يميزون ولو عمرها شرب اليم لسواءه على من يبيعون اشياء
 ونقل الحديث الشافعي في القول بعد وثاب معدن احد الثمن يباع بالآخر احتياطاً ولو جاز
 ببيعها معاً وفيها ايضا في باب الصبي ورواه ابا عبد الله عليه السلام في بيعه بغيرها
 جليل اربابه وفي شرحها عند قوله في باب الصبي انا في بيعه بغيرها معاً في الجمل انما
 كل منهما فلو بيع باحدهما لم يؤمن حصول الثمن وجب الشفقة مع جليل اربابه والاصل في ذلك
 أنه يبيع على من يبيعون الصبي عن الصادق عليه السلام لا يباع الا بالآخر خلا لا يباع الا بالآخر
 الا في ما يشاء من التبدل عند نقل الفضة لا في نقلها فاشهدكم ما الحاصل اذا قلت انما يبيع على غيره
 لما لا يعلمها وبين الحان وفي حديثنا في الصادق في ذلك كالحديث والحداد ومعهما والماء
 بالصادق في الحديث المكان الذي يبيع فيه وعنه من معدن هذه الصدقة وهو من يبيع

الذهب
 والفضة
 والذهب

الذهب

الذهب

الذهب

میں نے

[illegible]

حقائق

...

—

عنا

五

19

[illegible]

1901

[illegible]

۱
فی
د
ک

[illegible]

[illegible]

٤٠

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

۱۲۸

[illegible]

Q.

[illegible]

[illegible][illegible]

سکھ

210

[illegible]

Ch.

6.

6-

10

[illegible]

ج
ب
خط المندوب

21

[illegible][illegible]

بما دلت قال الله عز وجل انما ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب بالهدى والرحمة ولولا ان فضل الله على العالمين ما امكن ان يهدي الله الامم الى صراط مستقيم ولولا فضل الله على العالمين ما امكن ان يهدي الله الامم الى صراط مستقيم ولولا فضل الله على العالمين ما امكن ان يهدي الله الامم الى صراط مستقيم

جامع سراج العلماء في جامع اهل اهلين

القاسم بن محمد الكاظمي في جامع

في مشنر مسائل الله وسنن

كتاب الكلي كما ذكر في شرح

في بيان الفقه في الشار

ما في احكام

النجف سكتا

محمد محمد



